الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بنية جميلة

بن حليتم رشا سارة اكرام

تحت عنوان:

أهمية المحاسبة عن أنشطة التحوط على إدارة المخاطر المصرفية

-دراسة ميدانية-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د لعروس لخضر	**أستاذ محاضر"أ"**	**رئيسا**
أ.د بعلاش عصام	**أستاذ محاضر"ب"**	**مشرفا و مقررا**
أ. د بن قطيب علي	**أستاذ محاضر"أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

اللهم كفاني فخرا أن تكون لي ربا.وكفاني عزا أن أكون لك عبدا. أنت لي كما أحب، فإجعلني لك كما تحب.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الشمعة المقدسة التي تضيء ليل الحياة بتواضع ورقة وحنان إلى نسمة

التي طبعت صورتها على قاموس حياتي

كل ما أنا، وكل ما أريد أن أكونه، مدينة به لكي، اللهم أرزقها الصحة و العافية يا رب العالمين...

"أمي الغالية"

إليك يا سندي في هذه الحياة، إليك يا من زرعت في روحي طموحا صار يدفعني نحو الأمام إلى مستقبل ناجح،

إلى معنى الحب، إلى بسمة الحياة، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار .

"أبي حفظه الله"

اللهم أغفر لوالدي جميع ما مضى من ذنوبهم، وإعصمهم فيما بقي من عمرهم، وأرزقهم عملا زكيا كما ترضى به عنهما.

إلى إخوتي الأعزاء وأخي الوحيد، إلى عائلتي من أعمام وأخوال

القريب و البعيد الذين دعمونا و كانوا سندا لنا أدامهم الله.

إلى إخوات الروح والدين: وصال، أماني، هاجر،أصالة وإيمان...

إلى كل أصدقائي دون إستثناء...

إلى كل زملائي وأخوتي في مسيرتي الجامعية.

إلى كل النفوس الطيبة والإيرادات المنيرة التي وقفت إلى جانبنا وإلى كل من لقننا من العلم حرفاً.

إلى كل الأساتذة الذين تابعوني في مشواري الدراسي ولم يبخلو علي بالنصيحة

إلى كل من إتسع لهم قلبي ولم تتسع له هذه الورقة.

بنية جميلة

إهداء

إنها لحظة تخرجي،

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

أهدي نجاحي إلى:

من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها.

وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها إلى صديقتي الحميمة وأمي الرحيمة حفظك الله ورعاك.

إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترا ثمارا

قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز

إلى إخوتي: توأم روحي أم شهين و رفيقة دربي بشرى وإلى طارق وليد و محمد أمين وعلي

سندي في الحياة

إلى كل أصدقائي من قريب أو بعيد

إلى كل عائلتي الكريمة

وشكرا.

بن حليتو رشا سارة إكرام

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم)

فالحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه الذي أعاننا على إنجاز هذا

البحث يسعنا إلا أن نسجد لله شكرا وحمدا على توفيقه لنا

نقدم هذا العمل المتواضع من بحور العلو إلى من أحب العلم وعلمه

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا

بتقديم النصائح"عصام بعلاش"

وفي الأخير نشكر جميع من ساعدنا من قريب وبعيد في هذا البحث

"وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر و تقدير	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتحوط المحاسبي وإدارة المخاطر المصرفية	
التمهيد	5
المبحث الأول: التحوط المحاسبي	6
المطلب الأول: مفهوم محاسبة التحوط	6
المطلب الثاني: أصناف التحوط	9
المطلب الثالث: شروط وأهداف محاسبة التحوط	10
المبحث الثاني: المعايير محاسبية والأدوات المالية المستعملة في محاسبة التحوط	12
المطلب الأول: معايير محاسبة التحوط	12
المطلب الثاني: معايير محاسبة التحوط	13
المطلب الثالث: بنود التحوط	16
المبحث الثالث: مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية و علاقتها بالتحوط	18
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	18
المطلب الثاني: أدوات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية	23

المطلب الثالث: العلاقة بين التحوط المحاسبي وإدارة المخاطر	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: دراسة إستبيانية	
تمهيد	29
المبحث الأول منهجية وإجراءات الدراسة	30
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	30
المطلب الثاني: المبحث الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة	33
المبحث الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة.	37
المطلب الأول: وصف المتغيرات الديمغرافية	37
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات محاور الدراسة	44
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج	51
خلاصة الفصل الثاني	54
خاتمة عامة	56
قائمة المراجع	60
الملاحق	64
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	مدى قوة معامل الإرتباط	31
02	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة	32
03	المتوسطات المرجحة والإتجاه الموافق لها	32
04	عينة الدراسة حسب عدد الاستبيانات المسترجعة	35
05	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	35
06	اختبار الثبات الفا كرونباخ لعبارات الاستبيان	36
07	صدق البناء الداخلي	37
08	تحليل البيانات العينة	38
09	توزيع الأفراد حسب عينة الجنس	39
10	توزيع الأفراد حسب عينة العمر	40
11	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	41
12	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني	42
13	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	43
14	نتائج المحور الأول أهداف وفعالية محاسبة التحوط	45
15	نتائج المحور الثاني إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي	47
16	نتائج المحور الثالث ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر	49
17	نتائج تحليل التباين للإنحدار ANOVA	52
18	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الاولى	52
19	نتائج تحليل التباين للانحدار ANOVA	53
20	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الثانية	53

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	أهم مسببات المخاطر	23
02	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل الجنس	39
03	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العمر	40
04	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العلمي	41
05	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل المهني	42
06	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل الخبرة	43

قائمة المختصرات

الرموز و الإختصارات	المعنى
IAS	International Accounting Standards
	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Finanacial Reporting Standards
	المعايير الدولية للتقارير المالية
CICA	Canadian Institue of Chartered Accountants
	معهد المحاسبين القانونيين الكندي

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان
الملحـــــق(01)	استمارة الاستبيان
الملحق رقم (02)	الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ– الفا
الملحق رقم (03)	صدق البناء الداخلي
الملحق رقم (04)	اختبار التوزيع الطبيعي
الملحق رقم (05)	تحليل البيانات مجتمع العينة
الملحق رقم (06)	تحليل محاور الدراسة
الملحق رقم (07)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج

المقدمة

مقدمة:

تعبر إدارة المخاطر من المواضيع التي إستحوذت على إهتمام المسيرين والمصرفيين على المستوى المحلي والدولي وخاصة بعد تعدد الأزمات المالية، والتي بينت أن سبب هذه الأزمات راجع إلى تزايد المخاطر المالية والبنكية التي تواجهها المؤسسات المالية والمصارف.

إن المصارف بإعتبارها عملا تجاري محاسبي فهي معرضة للربح والخسارة، إذ تتأثر بالأزمات المالية خاصة ما يشهده العالم من التحرر المالي، فهي تنشط في بيئة محاطة بالمخاطر، لذا يجب على المسيرين والمدراء العاملين في هذا القطاع البحث عن حلول تجنبهم المخاطر أوالتقليل منها، ومن هنا ظهر ما يعرف بمصطلح محاسبة التحوط، لتقوم بالدور الذي كانت المؤسسات المالية و المصارف بحاجة اليه لتجنب المخاطر المختلفة، حيث توفرهذه الاخيرة إبتكارات في المنشآت الإستثمارية بصورة عامة، فضلا عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمنشآت المالية والمصرفية وظهور أسواق مالية الناشئة والمراكز المالية العالمية.

كما أن ظهور محاسبة التحوط وأدواتها أعطى مجالات إبتكار متعددة ومتطورة ،مما جعل إستعمالها يشهد إقبالا واسعا من قبل المنشآت المالية والمصرفية لقياس وتحسين إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها جزاء التقلبات المستمرة.

الإشكالية:

إن ما تقوم به إدارة المخاطر المصرفية لها دور فعال في العمل المصرفي لذا وجب على القائمين عليها البحث في أساليب وتقنيات محاسبة التحوط للعمل على قياس الخطر والحد منه. لذا جاءت إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يمكن إستخدام محاسبة التحوط للتقليل من المخاطر المصرفية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية التالية:

1. هل يمكن لمحاسبة التحوط الحد من جميع المخاطر المختلفة ؟
2. هل التركيزعلى المخاطر المالية يحد من الحلول التي تقدمها محاسبة التحوط للمصارف ؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة ولإمكانية الإجابة عليها، فإن الدراسة تتطلب إختبار الفرضية التالية:

" تعتبر المشتقات المالية حلا فعالا للحد من المخاطر المصرفية ، إلا أن البنوك ينبغي عليها تنويع أدوات التحوط لتناسب أنواع المخاطر المختلفة."

أهداف وأهمية الدراسة:

تكمل أهمية هذا البحث في الدور المهم الذي حضيت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تعدد

المخاطر وتنوعها، كما تتجلى أهمية محاسبة التحوط ضمن أحد التحديات المعاصرة التي تواجه الفكر المحاسبي.

ومن خلال هذا نسعى للوصول إلى الأهم المخاطر التي تتخلل نشاط البنك و كذا السبل الكفيلة لتقليل منها.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسةبعض مكاتب المحاسبة وجامعة ابن خلدون وفي إطار زماني محدد بالسداسي الثاني من سنة 2023

الدراسات السابقة:

- دراسة عزي فريال منال: بعنوان(إنعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و الإفصاح المحاسبي) الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة – الجزائر، سنة 2017، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الرسالة محاولة التعريف بمحاسبة التحوط ومختلف العناصر المكونة لعمليات تغطية المخاطر أظهرت نتائج هذا البحث أن محاسبة التحوط هي الأساس المحاسبي للقياس والإفصاح.
- دراسة تلي فريدة: بعنوان (إستخدام الأساليب الكمية في القياس وإدارة المخاطر المصرفية) أطروحة دكتوراه قدمت بجامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، سنة 2019، في هذه الدراسة حاولت الباحثة إبراز أهم الأساليب المستخدمة في تحليل المخاطر و كانت نتائج هذه الدراسة أن رأس المال الإقتصادي يضمن بقاء المصارف في التطور و الأزمات المالية التي قد تحدث يجب أن يكون يضمن جميع أنواع المخاطر.
- دراسة مايو عبد الله و بوقفة عبد الحق: بعنوان (أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية) مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال–المجلد03– العدد05 سنة 2017، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين محاسبة التحوط وإدارة المخاطر وأدت نتائجها إلى معرفة أن الإلأتزام بتطبيق محاسبة التحوط يمكن من تقليل المخاطر التي تواجه المؤسسة.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول موضوع التحوط وكذا إدارة المصرفية .
- صعوبة الحصول على المعلومات حول موضوع التحوط .
- سيرية العمل المصرفي .
- نقص الوعي لدى موظفي البنك حول موضوع التحوط المحاسبي وكذا إدارة المخاطر المصرفية

هيكل الدراسة:

من أجل تقديم صورة واضحة عن الموضوع المدروس وبغية إعطاء تفاصيل اكثر قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة، وتتعقبهم خاتمة، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الاول: الإطار النظري للتحوط المحاسبي وإدارة المخاطر المحاسبية وتضمن ثلاثة مباحث كالأتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحوط المحاسبي

المبحث الثاني: المعايير محاسبية والأدوات المالية المستعملة في محاسبة التحوط

المبحث الثالث: مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية و علاقتها بالتحوط

الفصل الثاني: إطار تطبيقي "دراسة إستبيانية"

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

المبحث الثاني: وعينة ونتائج الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للتحوط المحاسبي وإدارة المخاطر

تمهيد:

يعد التحوط المحاسبي نوعا من أنواع المحاسبة المعاصرة في ظل الأسواق المالية النشطة التي تحتوي على العديد من الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل المتحوطين؛ كما يلعب هذا الأخير دورا مهما في زيادة ثقة المستثمرين و طمأنتهم على إستثماراتهم نظرا لتوسع المخاطر في المؤسسات المالية و البنوك، خاصة بعد توالي الأزمات المالية العالمية زاد إهتمام البنوك بالتحوط لإتخاذ تدابير ملائمة للحد من تلك المخاطر. و قبل التحدث عن محاسبة التحوط لابد من فهم مصطلح التحوط بصفة أولية و عناصر التحوط الأساسية؛ ومن ثم المشتقات المالية المعاصرة التي تتماشى دوما مع الحديث التحوط و المحاسبة عن تغطية المخاطر و كذلك التطرق إلى الإدارة المخاطر المصرفية وأهمية محاسبة التحوط فيها.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية أولها حول مفاهيم المحاسبة عن تغطية المخاطر الذي سنتعرف فيه على مفهوم محاسبة التحوط وأساليبها، عيوبها و مزايها، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الحديث عن المعايير المحاسبية كذا معرفة الأدوات وبنود التحوط اللذان يعدان أساسي عمليات تغطية المخاطر ، ثم ومن خلال المبحث الثالث، سنأتي بمفهوم إدارة المخاطر المصرفية و ذلك بعد التطرق إلى مفهوم المخاطرة و المخاطر المصرفية و إدارة المخاطر المصرفية، ثم نتناول أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها ومن ثم الحديث عن أساليب إدارة المخاطر المصرفية و الأخير سيتم إدراج العلاقة بين التحوط المحاسبي و إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحوط المحاسبي

يتناول هذا المبحث مفهوم محاسبة التحوط مرورا بماهو التحوط و ماهي عناصره مستخدمة لمواجهة المخاطر، ثم بيان أصناف محاسبة عن تغطية المخاطر، ومن ثم شروط وأهداف محاسبة التحوط.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة التحوط

قبل التطرق و الحديث عن محاسبة التحوط يجب المرور في البداية بمصطلح التحوط أو ما يعرف بتغطية المخاطر.

أولا: التحوط: Hedging

يعرف معهد المحاسبين القانونيين الكندي CICA >> Canadian Institue of Chartered Accountants << التحوط بأنه: "شراء أو بيع سلعة أو عملة أجنبية، أو عقود مستقبلية، أو أداة مالية لتجنب أو تخفيض المخاطر الناجمة أساسا عن تقلبات الأسعار، و معدلات الفائدة".

أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB فيعرف التحوط على أنه: " إجراء يتخذ للتخفيف من أثر التعرض للمخاطر المتعلقة بالأسعار أو معدلات الفائدة".

ويعرف التحوط أنه عملية حماية المؤسسة لنفسها ضد المتغيرات المواتية في الأسعار، و تستعمل المشتقات المالية في الغالب لأغراض التحوط.[1]

كما عرف التحوط بأنه العملية التي تهدف إلى التخفيض أو الحد من المخاطر السلبية التي تواجه الوحدات الإقتصادية من الناحية المالية.[2]

و يعرف التحوط كذلك بأنه:" الوسيلة التي تحد من إشكالية المخاطر بالنسبة للمسيرين و المديرين، فهو الطريقة التي تسمح بتعديل المشاكل التي تحدث في الأصول من خلال الحد من تقلبات التدفقات النقدية وذلك من خلال القضاء أو الحد من المخاطر غير المنتظمة.[3]

وعليه يمكننا أن نعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار في السوق المالي فمن خلال التحوط يتم إستخدام مجموعة من الأدوات المالية المشتقة (عقود الخيارات، المبدلات، العقود المستقبلية، العقود الآجلة) لتغطية المخاطر المتعلقة أساسا بإرتفاع أسعار السلع و الأوراق

---

[1] بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان–الجزائر، 2017، ص173.

[2] عامر محمد سلمان، محمد جاسم محمد، آلية المقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر التذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإنعكساتها على جودة المعلومات المحاسبية في لبيئة العراقية، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، العدد109، المجلد24، لسنة2018، ص547.

[3] عزي فريال منال، إنعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و إفصاح المحاسبي، دراسة حالة شركة سوناطراك، رسالة دكتوراه، قسم علوم تجارية،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة_2_، 2016–2017، ص16.

المالية، أسعار الصرف و أسعار الفائدة حيث أن التحوط يعمل على تقليص الخسائر المحتمل وقوعها في المستقبل.

❖ **عناصر التحوط:**

ونستنتج مما سبق أن تحوط يحتوي على عناصر أساسية متمثلة في:

* أدوات التحوط .

* بنود التحوط.

أ- أدوات التحوط A Hedging Instrutment:

هي الأدوات المالية المشتقة (الأدوات المالية المعاصرة) التي تعمل على تقليص درجة الخطر المحتمل وتتمثل في:

- عقود الخيارات Options.
- العقود الآجلة Forwards.
- العقود المستقبلية Future
- عقود المبادلة Swaps.

ب- **بنود التحوط Hedged Items:**

وهي العناصر المراد حمايتها و التحوط لها ضد المخاطر المحتملة و المتمثلة في:

*مخاطرة أسعار الصرف العملات Foreign currency risk.

*مخاطرة أسعار الفائدة Interset rate ris.؛

*مخاطرة أسعار السلع Commodity risk؛

*مخاطرة أسعار الأوراق المالية(أسهم و السندات).

ثانيا: محاسبة التحوط: Hedging Accounting

عرفت محاسبة التحوط بأنها وسيلة لإدارة المخاطريستخدم بها مشتقة مالية واحدة أو أكثر من أدوات التحوط، لتجنب التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو إلتزام مالي أو للعمليات المستقبلية.[1]

محاسبة التحوط التي أقرها المعيار المحاسبي رقم IAS 39 تعمل على التحكم في معاملات تغطية المخاطر متضمنة قواعد توجه عمليات القياس و الإفصاح المحاسبي لها و تنظم التوقيت المناسب للإفصاح عن المكاسب و الخسائر في قائمة الدخل،إذ تكمن أهمية محاسبة التحوط فيما يرتقب أن تحدثه من سيطرة ورقابة مالية لمعاملات التحوط و التي من شأنها الحد من الغش و التلاعب الماليين.

[1] تهتني أبو القاسم أحمد، سامية احمد محمد سمل،أثر تطبيق محاسبة التحوط على المخاطر المالية،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية،المجلد5،العدد2،ديسمبر 2021،ص489.

وتم تعريف محاسبة التغطية عن المخاطر بأنها أسلوب أو تقنية التي تعد أساس في الإعتراف بالمكاسب والخسائر أو(الإيرادات و المصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له أو أداة التحوط على أن يتم الموازنة بين الإعتراف فيها بالمكاسب و الخسارة لبند التحوط.[1]

1. أساليب التحوط: وتتمثل في الآتي:[2]

1.1 أسلوب التحوط الطبيعي:

وهو من الأساليب ذات الكفاءة و الفعالية في تغطية التعرض للخطر التشغيلي ويتطلب نجاحه أن يبدأ التخطيط بتطبيق هذا الأسلوب مبكرا مع بدأ اتجاه الوحدة ممارسة نشاطها خاصة على نطاق دولي، قيام الوحدات الاقتصادية بدراسة علاقات الارتباط بين العملات المختلفة المنتظر من أن تتم بها التدفقات النقدية وطبيعة هذا الارتباط (ايجابي/ سلبي) ومراجعة هذه العلاقة بصفة مستمرة، وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع إلا أنه يوجد له الإنتقادات التالية يقتصر هذا الأسلوب على تغطية مخاطر الإستثمار غير المنتظمة، كما أن طبيعة سياسات التحوط الطبيعي سياسات إستراتيجية طويلة الأجل وليست سياسات تكتيكية.

2.1 أسلوب التحوط المالي:

وفيه يتم الدخول في صفقات مالية تستخدم أرباحها في تعويض الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والتي تستطيع الوحدة بمقتضاها إما أن تحول مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى جهات متخصصة تكون قادرة على التنبؤ بتقلبات السوق بشكل دقيق وتتحمل خسائرها أو أن تحقق من هذه الأدوات أرباح تعوض خسائر تقلبات أسعار أو أسعار الفائدة. ويستخدم هذا في كثير من الوحدات الاقتصادية للمزايا التالية ويتسم بشمولية في تجنب المخاطر الاستثمارية التي يمكن أن تواجهها تلك الوحدات، يتلاقى عيوب أسلوب التحوط الطبيعي.

2. مزايا وعيوب محاسبة التحوط: لمحاسبة التحوط العديد من المزايا و العيوب نذكر منها:[3]

1.2 مزايا محاسبة التحوط: نذكر منها:

- أداة يستخدمها المحاسبين و المديرين لمواجهة التفائل المبالغ فيه أو عدم اليقين عند تقييم الأصول والدخل؛
- أنه يؤدي إلى المخرجات(المعلومات المحاسبية) المعدة وفقا للمعايير و المبادئ المحاسبية لتكون أكثر موضوعية؛
- تساهم في حماية المحاسبين من المخاطر الناجمة عن نشر المعلومات المحاسبية قد يثبت أنها غير صحيحة في وقت آخر؛

[1] Ramirez Accounting For Derivative , Advaced Hedging under, Britain, T j International Ltd, 2015 ,p 24

[2] أ.شوقي طارق،محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم9 IFRS الأدوات المالية المقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS33، مجلة العلوم الإقتصادية و لبتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد17، 2017. ص 108

[3] Saad Al-Sakini , Hanan Al-Awawdeh, The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair value of rhr Corporation : an empirical study on Jordanian Public Join-stock Industrial Companies, International Journal of Business and social Science, Center For Promoting Idias, USA Vol.6,;July2015. P 7

- توفر هامشا أكبر من الأمن ضد أي نتائج سلبية أو غير متوقعة؛

2.2 عيوب محاسبة التحوط: تتمثل عيوب محاسبة التحوط في:

- تعارض تطبيق هذا المبدأ مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الحيادية وقابليتها للمقارنة والموثوقية؛
- المعلومات المحاسبية عند تطبيق هذا المبدأ تعطي قيم تختلف عن القيمة الحقيقية؛
- المبالغة في التحوط قد تضر مستخدمي المعلومات المحاسبية؛

المطلب الثاني: أصناف التحوط

ينقسم التحوط حسب معيار الإبلاغ المالي إلى ثلاثة أصناف ونذكرها في الآتي:

- تحوط القيمة العادلة؛
- تحوط التدفق النقدي؛
- تحوط صافي الإستثمار بالعملة الأجنبية.

1. تحوط القيمة العادلة Fair value hedge:

تعتبر القيمة العادلة على أنها القيمة المتفق عليها لبيع أو شراء أصل ما أو تسديد نوع من أنواع الإلتزامات بشرط الإتفاق و التراضي بين طرفي العقد أو المعاملة.أي أن تحوط القيمة العادلة هو عبارة عن الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تحدث خللا في قائمة الدخل، و تؤثر على كل من الربح و الخسارة بالمؤسسة.[1]

ومنه فإن تحوط القيمة العادلة يهدف إلى تخفيض التغييرات في القيمة العادلة التي تتعرض لها الأصول والإلتزمات المعترف بها في الميزانية، أو الإلتزام الثابت للوحدة غير المعترف به و التي تعزى هذه التغيرات إلى خطر يمكن أن يؤثر على الأرباح، لذا إن تحوط القيمة العادلة يعد تعويض للمكاسب أو الخسائر التي تحدث في القيمة العادلة لبند محوط بالتغييرات التي تحصل للقيمة العادلة لأداة التحوط.

2. تحوط التدفق النقدي cash flow hedge:

يهدف تحوط التدفق النقدي إلى الحد من التغيرات في التدقدفقات النقدية المستقبلية لأصول أو إلتزامات الشركة، فهو تحوط ضد مخاطر التقلبات المحتملة للتدفقات النقدية المستقبلية من خلال إستخدام أداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كشراء وبيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة.[2]

هذه التغيرات لها أثر مباشر على قائمة الدخل،كذلك يتم الإعتراف بالتدفقات الناجمة عن عملية التحوط لأداة التحوط في من قائمة الدخل و الميزانية كحقوق الملكية.

وفيما يلي التحوطات التي يتم تصنيفها ضمن تحوط التدفق النقدي:[1]

[1] خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، إثراء للنشر و التوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2008، ص289

[2] حسين عبد الجليل الغزوي، المعايير المحاسبية الدولية International accounting standards، أطروحة دكتوراه، الأكادمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم محاسبة، 2011، ص34.

- التحوط لإلتزام ثابت غير مسجل في ميزانية المؤسسة و الذي سيكون أصلا بعملة أجنبية مستقبلا؛
- التحوط لإلتزام ثابت بالعملة المحلية؛
- حيازة عقد مبادلة لتحويل سعر فائدة متغير لقرض بمعدل فائدة ثابت؛
- حالة الإقراض المستقبلي أو قيام المؤسسة بطرح سندات للأكتتاب يمكن للشركة أن تتحوط من إرتفاع أسعار الفائدة.

3. **تحوط صافي الإستثمار بالعملة الأجنبية:**

تحوط الإستثمار الصافي لكيان أجنبي يتمثل أساسا في التحوط ضد المخاطر تغير أسعار الصرف، والخاصة بالمؤسسات الأجنبية التابعة أو الفروع، هذا الخطر له أثر على جزء من صافي الأصول المالية بالمؤسسة، والتي على عاتق المؤسسة حمايتها من خلال تغطية المخاطر، وذلك قد يكون لتصحيح الودائع والقروض ذات الطبيعة المالية والتي لم يتم التخطيط لعملية سدادها في المستقبل القريب، والتي عقدت من قبل شركة في شركة أخرى.[2]

المطلب الثالث: شروط وأهداف محاسبة التحوط

لمحاسبة التحوط عدة شروط وأهداف نذكر منها:

أولا: شروط محاسبة التحوط

يسمح بمحاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم 39 في ظروف معينة شريطة أن:[3]

1. تتضمن عملية التحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التحوط وهدف المؤسسة في تسيير المخاطر وإستراتجية التحوط؛
2. أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من المخاطر التغير في القيمة العادلة و التدفقات النقدية؛
3. إمكانية إختبار فعالية التحوط بطريقة صادقة، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط؛
4. القيمة العادلة لأداة التحوط؛
5. التحوط المقيم بطريقة مستمرة وتحديد كيف أمكنه أن يكون فعالا خلال دورات التحوط.

ونلخص شروط تطبيق محاسبة التحوط حسب المعيار المحاسبي IAS 39 في نوعين هما:[4]

---

[1] Ouvrage instrument financiers, France, 23/07/2006, P18.

[2] Ouvrage instrument financiers ;Op-cit, p18.

[3] بوسبعين تسعديت، حساني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية، مرجع سبق ذكره ص 174

[4] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، ،كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2004، ص224-225.

1-محددات التصنيف و التوثيق الرسمي لعلاقات التحوط[1]:

من خلال الشروط التصنيف و التوثيق المحاسبي لمعاملات تغطية المخاطر، بإمكان المتحوطي التاجيل في توثيق علاقات التحوط ولكن لا يجوز للمؤسسة أن تقوم بتطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي. فالمعيار يشترط عدم جواز تطبيق محاسبة التحوط باثر رجعي نهائيا وفي كل الحالات.

2- فعالية التحوط:[2] يشترط المعيار أن تكون معاملات التحوط بدرجة عالية من الفعالية أي أن أدوات التحوط التي يتم إستخدامها في علاقات التحوط تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة كما يسمح المعيار من دخول في محاسبة التحوط تكون فيها أداة التحوط والمخاطرة المتحوط لها مختلفين و لكن بمجموعة من القيود و الإشتراطات.

ثانيا: أهداف محاسبة التحوط

إن هدف محاسبة التحوط هو في البيانات المالية عن أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة المالية عندما يستخدمون الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل. ويمكن تخليص أهداف محاسبة التحوط في الأهداف التالية:[3]

- الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لا سيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين؛
- الإفصاح عن النهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر؛
- الإعتراف بمعاملات التحوط؛
- قياس أثر عمليات التحوط على الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في وفقا لمعايير محاسبية؛
- يمكن الإعتراف بالتقلبات في القيمة العادلة للمشتقات بطرق مختلفة حسب نوع علاقة التحوط.

المبحث الثاني: المعايير محاسبية والأدوات المالية المستعملة في محاسبة التحوط

حاولنا من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مستجدات معايير المحاسبية الدولية فيما يخص علاقتها بمحاسبة التحوط، وكذا أدوات المالية نظرا لأهميتها كعنصر أساسي في محاسبة التغطية عن المخاطر، ومن ثم تطرقنا لبنود محاسبة التحوط لأنها جزء لا يتجزأ من هذه الأخيرة.

المطلب الأول: معايير محاسبة التحوط

قبل الحديث عن المعايير المحاسبية التي تناولت التحوط، لابد أولا المرور بمفهوم المعيار المحاسبي

[1] عزي فريال منال،إنعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و إفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21

[2] عزي فريال منال،إنعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و إفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص21

[3] A.Rashad Abd El-Alik, Accounting For Risks, Hedging, and Complex Contracts, Routledg Edition , New York and London, 2014, P192.

أولا:مفهوم المعيار المحاسبي

1- المعيار Standard:

لغة: يرجع أصل كلمة Norme إلى Norma والتي تعني أداة قياس تستخدم في القياسات الهندسية.

إصطلاحا: تعني نموذج أو قاعدة و حسب منظمة المعايير الدولية (International Standards Organisation) ISO يعرف المعيار بأنه وثيقة يتم الإجماع والمصادقة عليها من قبل الهيئة الرسمية وتقدم للإستعمال المشترك والمتكرر لتحقيق التنظيم الأمثل.[1]

2- المعيار المحاسبي Accounting Standard: هو بيان كتابي تصدره هيئة مهنية رسمية محاسبية ويمثل هذا البيان في عناصر القوائم المالية و العمليات و الأحداث الإقتصادية عن المركز المالي ونتائج الأعمال.[2]

ثانيا: معايير المحاسبية الدولية:

ويمكن تحديد أهم المعايير المحاسبية التي تناولت التحوط كما يلي:

1- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 7:**[3] أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية المعيار رقم(7) بعنوان: الأدوات المالية- الإفصاحات والذي يسري إبتداءا من جانفي2007، و يهدف هذا المعيار إلى زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية التقليدية أو الأدوات المالية المشتقة سواء ضمن الميزانية العمومية أو خارجها وأثرها على المركز المالي للمؤسسة وعلى أدائها و تدفقاتها النقدية.

2-المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) IAS 39:[4] أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية المعيار رقم(39) بعنوان: الأدوات المالية-الإعتراف و القياس، وذلك في ديسمبر 2003. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ للإعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في القوائم المالية للمؤسسة. ومن أهم النقاط التي حددها هذا المعيار لتطبيق محاسبة التحوط مايلي:

- في بداية التحوط لابد أن يكون هناك توثيق رسمي لعلاقة التحوط وهدف إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة و الإستراتيجية المتبعة لإجراء التحوط. وكذلك تحديد أداة التحوط و البند المحوط له وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية تقييم فعالية التحوط؛

[1] مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،2004، ص62.

[2] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،2007-2008، ص ص58 -59.

[3] سامح محمد رضا رياض، محاسبة عن التحوط و المشتقات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد03، 2013، ص57

4 سامح محمد رضا رياض، محاسبة عن التحوط و المشتقات، مرجع سبق ذكره، ص57.

- عند بدء التحوط وخلال فترة ممارسة النشاط يجب أن تتسم علاقة التحوط بالفعالية في تحقيق تغيرات المقابلة أو المعادلة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية و التي حدثت نتيجة المخاطر المتحوط منها؛
- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، يجب أن تكون المعاملة المتنبأ بها و الخاضعة للتحوط المحتملة وتتعرض لمخاطر تغير الأسعار مما يؤدي إلى حدوث تغير في التدفقات النقدية و تؤثر على الدخل المسجل في القوائم المالية؛
- يمكن قياس فعالية التحوط بشكل موثوق؛
- تم تقدير التحوط و تقرر فعليا أنه فعال خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

ثالثا: أهمية معايير المحاسبة الدولية والمعايير عن محاسبة التحوط:

لقد إهتمت المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية عبر الزمن بوضع معايير محاسبة الدولية وتطويرها من خلال المؤتمرات الدولية والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير معايير المحاسبة الدولية للتماشى مع مستجدات التطبيق والتي تكشف دوما عن عناصر جديدة وكذا تلبية للحاجات المتزايدة لمستخدمي القوائم المالية.

تهدف المعايير المحاسبية أساسا إلى القضاء على الاختلافات وتحسين المعايير بشكل مستمر وتجديدها وتغييرها لتواكب الإنفتاح الإقتصادي وتستقطب الإستثمارات الخارجية تلبية لإحتياجات عولمة الإقتصاد والأسواق المالية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الأدوات المالية المعاصرة:

قبل التطرق لمفهوم الأدوات المالية المشتقة أي المعاصرة لابد من معرفة الأدوات المالية الرئيسية والمتعارف عليها في السوق المالي ومن ثم الأدوات المالية المشتقة.

أولا: الأدوات المالية الرئيسية:

تسمى كذلك بالأدوات المالية التقليدية وتتمثل أساسا في الأسهم والسندات في المرتبة الأولى، فالأداة المالية كما عرفها المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 هي عبارة عن " عقد يمنح زيادة لأصل مالي بمؤسسة ما وقد يكون عبارة عن أداة حقوق ملكية أو التزام مالي اتجاه مؤسسة أخرى".

وبالتالي، فإن الأداة المالية قد تكون أصلا أو خصما ماليا يدرج بالميزانية وللأداة المالية أثر على التدفقات النقدية بالمؤسسة من أرباح وخسائر والتي يجب الافصاح عنها بقائمة الدخل.

[1] الدكتور منصوري الزين، أهمية إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية الدولية وأبعاد الإفصاح و الشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية الدولية للمراجعة IAS التحدي،يومي13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، بليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، ص5.

ثانيا: الأدوات المالية المشتقة (المشتقات المالية):Derivatives

هي عبارة عن أدوات مالية معاصرة يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول، موضوع الالتزام، (أسهم، سندات، سلع، عملة أجنبية)، حيث تستمد قيمتها من قيمة الأصل المعني ولا تحتاج الى استثمارات مبدئية، والأدوات المالية المشتقة هي عقود حالية ولكن تسوى في المستقبل[1]، أي يلتزم فيها بتحديد القيمة مسبقا على أن تتم العملية في الآجل وبقيم الحاضر لذا فإن المشتقات المالية أو الأدوات المالية المشتقة لابد من أن تتوفر فيها الشروط الأساسية التالية والتي سنلخصها فيما يلي:[2]

1. قيمتها تتغير استجابة لتغيرات أسعار الفائدة، أسعار الأدوات المالية، أسعار السلع، أسعار صرف العملات، مؤشرات القروض وتغيراتها أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات البورصة، حيث يشترط في هذه الحالة أن تكون هذه العناصر تنتمي الى أدوات مالية غير مشتقة أي رئيسية ما يسمى ب Underlying أو Sous jacent بالفرنسية و تستمد قيمتها من تغيراتها؛
2. لا يشترط في الأدوات المالية المشتقة أن تكون لديها استثمار مبدئي، وإن كان لديها فهو ضعيف جدا مقارنة بأنواع أخرى من العقود والتي يتغير فيها استثمارها المبدئي بالتغيرات في السوق المالي؛
3. يتم تسوية العقود المشتقة في تواريخ مستقبلية.

ثالثا: الأدوات المالية الرئيسة المستخدمة لتغطية المخاطر

أولا. العقود الآجلة:(Forward Contracts)

العقد الآجل"Forward" يمثل تعهدا أو التزاما بشراء أو بيع كمية معينة من المواد أو السلع بسعر يتم تحديده حالا بتاريخ إبرام العقد على ان تتم العملية مستقبلا (أي عملية الشراء أو البيع)، وبالتالي فعند بلوغ تاريخ استحقاق هذه العقود، ففي حالة ارتفاع أسعار هذه السلع أو العقود، فإن المشتري يحقق ربحا من العقد الآجل أما في حالة انخفاض الأسعار، تحدث خسارة.

ثانيا: العقود المستقبلية: (Futures Contracts)

العقد المستقبلي Futures يشبه إلى حد كبير العقد الآجل Forward ، ذلك لأن كلا من العقدين يلتزم بتنفيذها بالآجل والسعر يحدد مسبقا، غير أن العقود المستقبلية هي عقود منظمة تحكمها قواعد وقوانين في بورصة منظمة تضمن لكل ذي حق حقه على عكس العقود الآجلة التي ترتكز على الالتزامات الشخصية، حيث أن التعامل بالعقود المستقبلية في السوق المالي.

ومما سبق يمكننا تبيان الاختلافات الرئيسية بين العقود الآجلة forwards والعقود المستقبلية futures فيما يلي:

- ✓ عقود futures لها جهة منظمة على عكس ال forwards فهي تقوم على التزام بين طرفين فقط هما البائع و المشتري؛

[1] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة في القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص146

[2] Accounting standards Board, Financial Instruments-Recognition and measurement-Expose Draft, Accounting Standards(AS30), The Institute of Chartered Accountants of India, April 2011, P11.

✓ إمكانية تسوية العقد futures تكون أكبر منها في forwards لوجود عدة بدائل ووسائل للحصول على السيولة اللازمة للوفاء بالالتزام. من هنا، فمخاطر السيولة في العقود المستقبلية تكون أقل منها بالعقود الآجلة(مثلا مشتري عقد مستقبلي لم يستطيع سداد التزامه يقوم بالدخول في عقد بيع مستقبلي مماثل يسمح له بتحصيل السيولة وسداد التزامه بالشراء)؛

✓ مخاطر الائتمان وعدم السداد هي أكبر في العقود الآجلة مقارنة بالعقود المستقبلية؛

✓ في العقود الآجلة لا يمكن تصفية العقد قبل تاريخ الاستحقاق إلا بموافقة طرفي العقد، أما في العقود المستقبلية فبإمكان أحد الطرفين تصفية حسابه والطرف الآخر يرجع بتعامله الى غرفة المقاصة عند بلوغ تاريخ الاستحقاق؛

✓ في العقد الآجل يحدد الهامش مرة واحدة ونهاية، وفي العقود المستقبلية يتغير حسب متطلبات التسعير في البورصة.

ثالثا: عقود الاختيار "الخيارات" (Options Contracts):

عقد الخيار هو عقد مستقبلي بسعر محدد حالا، يملك فيه مشتري العقد الاختيار في تنفيذ أو عدم تنفيذ الخيار بالشراء أو البيع.

وممارسة هذا الحق لا يتم تطبيقها إلا خلال أو عند تاريخ الاستحقاق المحدد(أي بعد هذا التاريخ تنتهي صلاحية العقد)"The Expiration Date or Expiry date" وذلك حسب نوع عقد الخيار، ففي عقود الخيارات الأوروبية Europian options يمكن تنفيذ فقط عند تاريخ انتهاء الصلاحية، اما في عقود الاختيار الأمريكية American Options يمكن فيها تنفيذ في أيوقت من تاريخ ابرام العقد حتى تاريخ انتهاء الصلاحية.[1]

1- أنواع عقود الخيار: هناك نوعان أساسيان من عقود الخيارات المتاحة في التعاملات بالأسواق المالية وهي عقد الشراء وعقد الخيار.[2]

1.1 عقد الشراء Call option: خيار الشراء يمنح المشتري الحق في شراء كمية الأداة المالية الأساسية أو الأصل المعني بالسعر المحدد بتاريخ إبرام العقد(Strike Price)، وذلك عند تاريخ إنتهاء صلاحية العقد في حال عقد الخيار الأوروبي أو قبل ذلك التاريخ في حال عقد الخيار الأمريكي، والمشتري العقد له الحق و ليس الإلتزام أن له الصلاحية في التنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، وبائع عقد خيار الشراء في المقابل يلتزم بتوفير الأداة محل التعاقد عند ممارسة العقد من قبل المشتري.

2.1 خيار البيع Put Option : يمنح الحق وليس الالتزام للمشتري لبيع كمية محددة من الأداة المالية الأساسية أو الأصل المالي بسعر محدد وذلك يتم قبل أو عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه (حسب نوع

[1] Yves Simon et samir Mannai, Techniques Financieres Internationales, 7ème Edition Economca, Paris,2001, P35.
[2] Halifax Investement Services Limited, Futures Contracts and Options Contracts, Product Disclosure Statement, Australien Financial Services Licence No 225973, 28th September2012, P13.

الخيار أوروبي أوأمريكي)، وفي المقابل فإن بائع خيار البيع، له الالتزام (The Obligation) بتوفير السيولة اللازمة أي سعر التنفيذ لشراء الأداة المالية الأساسية بتاريخ ممارسة العقد من قبل المشتري.

رابعا: عقود المبادلة(SWAPS):

عقد المبادلة هو عبارة عن عقد أو اتفاق بين طرفين Contreparties لتبادل تدفقات نقدية لفترة زمنية محددة، ففي كل تاريخ تسوية يتبادلان فقط رصيد التصفية، فيمكن القول أن عقد المبادلة هو فقط عبارة عن عقد يبين التركيبة الرياضية المستعملة لحساب الرصيد المدفوع أو المحصل عند كل تاريخ تسوية وهناك نوعان أساسيان من المبادلات هما مبادلات أسعار الفائدة Interest Rate Swaps مبادلات أسعار الفائدة Currency Swaps[1] (فمبادلة التدفقات النقدية قد تكون بعملة واحدة أو بعملات مختلفة).

1. **مبادلة أسعار الفائدة: (Interest Rate Swaps):** كل المدفوعات تكون بعملة واحدة اذ يتم احتساب التدفقات النقدية باستخدام معدلات فائدة مختلفة أي أن أحد الأطراف يقوم بدفع معدل فائدة ثابت على عملة ما، والطرف الآخر يدفع معدل فائدة متغيرا استنادا إلى مؤشرات السوق كال LIBOR (وهو سعر لندن للفائدة بين البنوك والتي تمثل الأحرف الأولى لتشكيل اسمه باللغة الأنجليزية London Interbank Offerte Rate.

والحالة الثانية أن تتم مبادلة وفقا لمعدل فائدة ثابت أو متغير لكلا الطرفين.

2. **مبادلة أسعار صرف العملات (Foreign Currency Swaps):** هي كذلك تحتوي على مدفوعات لأسعار فائدة، والاختلاف يكمن فبأنها تكون بعمليتين مختلفتين وهناك ثلاث حالات ممكنة: معدل ثابت ثابت Fixed Fixed Swap، ثابت متغير Fixed Floating Swap، متغير متغير Floating Floating Dwap[2].

المطلب الثالث:

بنود التحوط

بند التحوط في المحاسبة التحوط في الأداة المالية التي قد تواجه خطرا معينا ويتم اعتبارها كبند يتحوط له باستخدام أداة مالية مشتقة أو بعبارة أخرى أداة التحوط فلابد من التفريق بين بند التحوط والخطر المتحوط له، فبند التحوط هو الأداة التي يتم تقييمها كمعرض للخطر، وعموما يمكننا القول أن بنود التحوط هي العناصر التي قد تخضع إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للمؤسسة وبصفة خاصة الدخل، فتؤثر مباشرة على قائمة الدخل باعتبارها أهم عنصر يعبر عن التدفقات النقدية بالمؤسسة الإقتصادية، فلمعرفة العناصر التي يتم اعتبارها كبنود تحوط بالمؤسسة في ظل محاسبة التحوط، لابد من

[1] Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, Christophe Perignon, Marchés financiers, Op-cit, p248

[2] Sunil Parames waran, fundamentals of financial instruments'' An introduction to stocks, bonds, Foreign Exchange and derivatives, Wiley Finance, Asia,2011, P509-510.

معرفة ماهي المخاطر التي تتعرض لها هذه البنود وماهي أنواع المخاطر بالمؤسسة والتي تنجم عن عناصر داخلية أو خارجية، حيث تنقسم مخاطر الاستثمار الى نوعين:[1]

أولا: المخاطر الخاصة غير المنتظمة Specific Risk

وتعرف على أنها حالات عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بمؤسسة وقطاع معين حيث تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الإقتصادي و عادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الإستثنائية أو المخاطر غير السوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع و يرجع سبب هذه المخاطر إلى جملة عوامل خارجية مثل: حدوث إضراب عمالي داخل المؤسسة .[2]

كما تتعلق هذه المخاطر بالتقلبات في العوائد المتوقعة مستقبلا والناجمة عن عوامل داخلية بالمؤسسة الاقتصادية كسوء الادارة مثلا.

ثانيا: المخاطر العامة المنتظمة Systematic Risk

هي المخاطر المرتبطة بالوضع الاقتصادي الذي تتواجد به المؤسسة، ويتم التحوط لها من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة إذ أن المخاطر غير المنتظمة لا يمكن التحوط لها من خلال هذه الأخيرة وانما قد يتحوط لها عن طريق تنويع الاستثمار (محفظة الأوراق المالية Portfolio) وهذا يعرف بالتحوط الطبيعي Natural Hedging، أما التحوط المالي Financial Hedging الذي يعتمد اساسا على استخدام الأدوات المشتقة كعقود تسمح بتحصيل عوائد من شأنها تغطية وتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر المنتظمة التي يمكنها التأهل للخضوع لمحاسبة التحوط ومن ثم اعتبارها كخطر على بنود التحوط في علاقة تحوط مالي فعالة وهي المتمثلة أساسا في:[3]

1. **مخاطر أسعار السلع:** تتمثل التقلبات التي تحدث في مختلف انواع السلع التي تنتجها أو تتعامل فيها المؤسسة حيث تتعرض هذه السلع للتغيرات المستمرة في الأسعار مما يؤثر على إرادات المؤسسة.
2. **مخاطر أسعار صرف العملات:** وتتمثل في مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يواجه مختلف المؤسسات العالم أو التي تتعامل بأنواع مختلفة من العملات كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات أجنبية، كذلك التعامل مع مختلف المؤسسات المالية الأجنبية كالبنوك عند الاقتراض بعملات أجنبية فمن شأن التغيرات في أسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على اصول وخصوم المؤسسة المقيمة بعملات أجنبية و كذلك على تدفقات النقدية، فتنقسم مخاطر أسعار صرف العملات إلى 3 أنواع:

---

[1] سامح محمد رضا أحمد، إكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة، مملكة العربية السعودية، 2010، ص145-146

[2] شيقري نوري موسى وأخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة2، عمان، الأردن،2016، ص44-45.

3طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة في القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص146.

2-1- الخطر المحاسبي Translation Risk: وذلك في حالة الشركات المتعددة الجنسيات عند تحويل القوائم المالية الخاصة بالفروع إلى عملة الشركة الأم.

2-2- خطر الصفقات Transaction Risk: الناجمة عن ابرام صفقات بعملات أجنبية كالبيع والشراء بعملة أجنبية، وحدوث تقلبات في أسعار صرف هذه العملة ما يجعل المؤسسة تواجه خسارة مستقبلا.

2-3- الخطر الاقتصادي للصرف الأجنبي Economic Risk: يتمثل في الخطر الذي تواجهه المؤسسة عند تقلب أسعار صرف العملات التي تتعامل بها من تغير في قيمة الحالية للشركة بفعل التأثير على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للمؤسسة.

3.مخاطرة أسعار الفائدة: وتتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي، والتي قد تؤثر على الأنشطة المالية بالمؤسسة التي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الاقراض و الاقتراض، حيث أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات المؤسسة المستقبلية ومقبوضاتها.

4. مخاطر أسعار الأوراق المالية : هذه المخاطرة هي أشمل نوع من أنواع المخاطرة وهي التغيرات في القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأوراق المالية (الأسهم، والسندات)، وذلك قد ينجم عن عدة أسباب قد تكون لتغير أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، أسعار أو أسعار السلع كما قد تحدث تغيرات في القيمة السوقية للسهم دون حدوث تغيرات في أسعار هذه الأخيرة.

المبحث الثالث: مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية و علاقتها بالتحوط

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والإختلالات التي قد تحصل.

وقد جاء هذا المبحث ليعطي نظرة عامة حول مفهوم إدارة المخاطر المصرفية و أدوات إدارة المخاطر المصرفية، وأساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

أولا: مفهوم المخاطرة نعرفها لغة و اصطلاحا كما يلي:

لغة: إن كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescas" أي "Risque" والذي يدل على حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظر والانحراف عن المتوقع.

إصطلاحا: يعرف الخطر على أنه الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. [1]

على صعيد الصناعة المصرفية، تعرف المخاطرة بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الاعمال.[1]

[1] عبد الرحمان بن ساعد _سعاد صابور، محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد:01 السنة: 2021، ص230-231.

ثانيا: مفهوم المخاطر المصرفية

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة على هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:" هي احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة، وتحد قدرته على استغلال الفرصة المتاحة في بنية العمل المصرفي من جهة أخرى".[2]

عرفت بأنها:" عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية".[3]

وتواجه المؤسسات المصرفية أنواعا خاصة من المخاطر لأنها تمارس نشاطها في بيئة خاصة تجبرها أن تتعرض إلى المخاطر يوميا من أجل زيادة المردودية، ويمكن إعطاء تعريف للمخاطر المصرفية على أنها: "هي حالة عدم التأكيد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".[4]

ثالثا: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر والتخلص منها أو الحد من أثرها أو تعامل مع هذه الآثار حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد استراتيجية لسيطرة عليها.[5]

كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر، وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض

هي عبارة عن تنظيم متكامل بهدف لمواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال إكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهتها ومن ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة ويرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي

---

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص161.

[2] شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة غرداية، 2019-2020، ص57.

[3] جلال نافل شيخ العيد، أثر المخاطر المصرفية على عوائد الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة(2006-2019)، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد23، العدد2، ديسمبر 2021، ص140.

[4] عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، مرجع سابق، ص231.

[5] محمد داود عثمان، إدارة تحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013.

خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد وهذا المفهوم يركز على تخفيض التكاليف المصاحبة للخطر.[1]

تعرف إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.[2]

ومنه نستخلص أن إدارة المخاطر المصرفية هي تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد استراتيجية لسيطرة عليها.

رابعا: خصائص إدارة المخاطر المصرفية

تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي:

- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس.
- تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشترك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛
- تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل على إجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها، أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل: المشتقات المالية؛
- المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل: مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.[3]

خامسا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية و أهدافها

إن وجود إدارة المخاطر فعالة في البنك مهم جدا لاستمرار هذا الأخير في القيام بنشاطه وتخطي المطبات التي يواجهها، وتكمن مدى أهمية إدارة المخاطر في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي من شأنها النهوض بالبنك وقيمته.

---

[1] نرمين حميد علي زنكنه ، استخدام اختبارات الضغط في ادارة مخاطر التركز الائتماني، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجاد14 العدد49 لسنة 2019، ص94.

[2] زناقي بشير وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، العدد02، ص10.

[3] هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2014|2015،ص17.

1. **أهمية إدارة المخاطر المصرفية:**

- إن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال و خصوصا في بيئة المعلومات في الصناعة المالية والمصرفية؛
- تساعد في تشكيل رؤية مستقلة وواضحة في ضوئها تحدد الخطة وسياسة العمل المصرفي؛
- تقدير المخاطر التحوط بما يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر؛
- تنمية وتطوير ميزة التنافسية المصرف عن طريق التحكم في تكاليف الحالية والمستقبلية؛
- مساعدة الصرف على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات بازل.[1]

2. **أهداف إدارة المخاطر المصرفية:**

من خلال الدور الهام والأساسي الذي تلعبه إدارة المخاطر في التقليل والحد من حجم المخاطرة والعمل على تنفيذ الإستراتيجية المخطط لها يتبين لنا أهداف التي تسعى لتحقيقها إدارة المخاطر فيما يلي:

- تقليل الآثار السلبية للمخاطرة؛
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المؤسسة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة المؤسسة، والعمليات التي تقوم بها يوميا؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية؛
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى، وذلك عن طريق حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة؛
- المساعدة على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة؛
- زيادة احتمالات النجاح وتخفيض كلا من احتمالات الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.[2]

سادسا: أنواع المخاطر المصرفية

هنالك عدة أنواع من المخاطر المصرفية أهمها:

1. **مخاطر ائتمانية:** تنشأ عن عدم إلتزام العميل بشروط التقاعد مع المصرف.

[1] عليوة مريم كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017|2022، ص42.

[2] بن علي بلعزوز وآخرون ،إدارة المخاطر، ط1، عمان مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، 2013، ص71،69،68.

2. **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة.
3. **مخاطر السيولة:** تنشأ عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
4. **مخاطر الأسعار:** تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
5. **مخاطر النقد الأجنبي:** تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
6. **مخاطر العمليات:** تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات المصرف للعملاء.
7. **مخاطر الالتزام:** تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
8. **مخاطر الاستراتيجية:** تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات المصرف.
9. **مخاطر السمعة:** تنشأ عن تكون صورة سيئة عن المصرف لدى الرأي العام.
10. **مخاطر الرقابية والقانونية:** تنشأ عن ضعف الاجهزة الرقابية وتطبيق القانون.[1]

سابعا: المسببات الرئيسية للمخاطر

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من العوامل الخارجية والداخلية. ويلخص الشكل التالي أمثلة لأهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل، كما توضح أن بعض الأخطار قد تنتج عن عوامل داخلية وخارجية معا، وبتالي تظهر متداخلة في الرسم. ويمكن تقسيمها أكثر إلى أنواع من الأخطار مثل إستراتيجية، مالية، بيئية...الخ

شكل(1)-01: أهم مسببات المخاطر

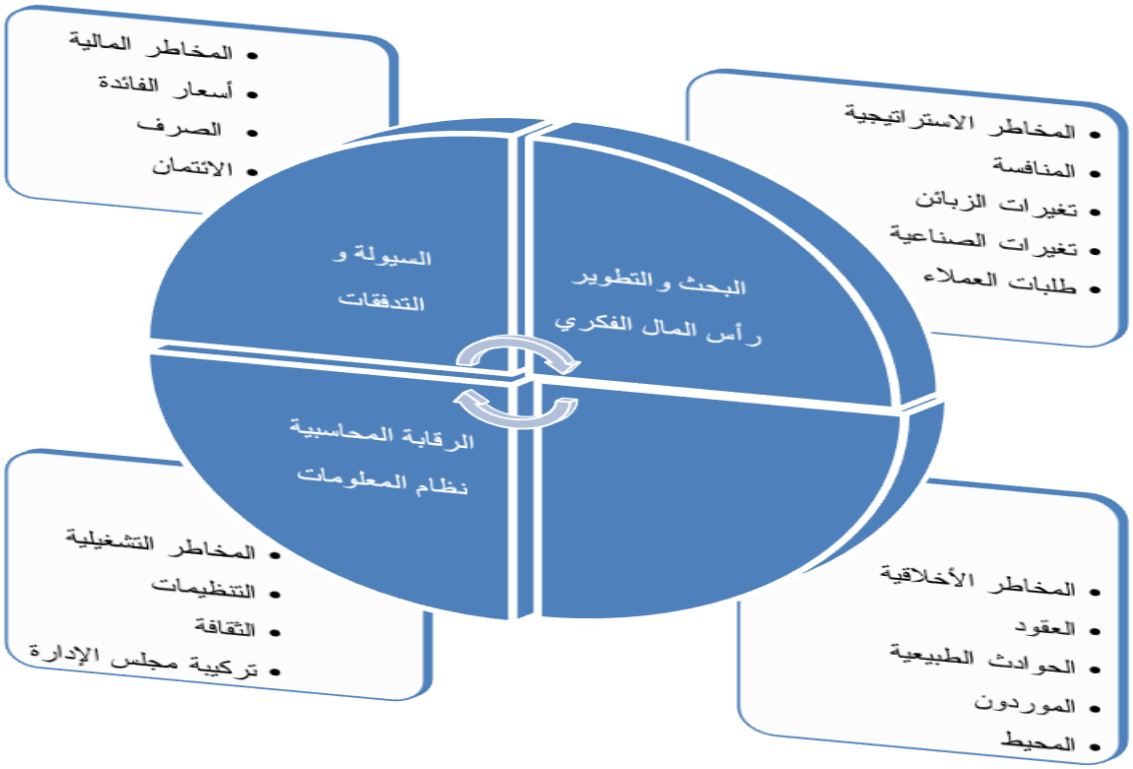

المصدر: بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، شلف، عدد 07

[1] سميرة حسين الخزجي، دراسة حول إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل11، البنك المركزي العراقي، فيفري|2013، ص6.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، وترتكز إدارة المخاطر على مجموعة من الأدوات والأساليب لمواجهة أي خطر من أجل منع أو تقليل الخسائر المحتملة.

أولا: أدوات إدارة المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف تقنيات إدارة المخاطر المصرفية إلى منهجين أساسيين هما:

1) **التحكم في المخاطر:** يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المؤسسة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.
2) **تمويل المخاطر:** يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما:

- **التحوط:** وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في اقتراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية العقود الآجلة وعقود المقايضة.
- **التحويل:** وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.[1]

ثانيا: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

1) **تجنب المخاطرة:** يرفض الفرد (أو المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عن الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك من منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى تجنب بعض

[1] فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة(2001-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، 2018|2019، ص41.

الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

2) **تقليل المخاطرة:** أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم ب:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامة التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا؛
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.[1]

3) **تحويل المخاطر:** من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها. ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له. وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع شراء أو بيع بغرض تسليم المستقبلي.

وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق harmless hold الذي يتم بمقتضاه شخص مسؤول شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل. على سبيل المثال أيضا يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

4) **اقتسام المخاطرة:** يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من فرد إلى مجموعة، مع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين. ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.[2]

---

[1] بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، ص50-51.

[2] شعبان فرج، دروس حول العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، 2014\2013، ص81-82.

ثالثا: خطوات إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي[1]:

- تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.
- تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصري الخطر:
  - الأثار التي يحدثها كل خطر.
  - احتمال حدوث كل خطر.
- التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره.
- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحوط المحاسبي وإدارة المخاطر

مع بداية القرن الحالي جرى تطوير للمعايير المحاسبية الدولية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقليص الفجوة بين المعلومات المحاسبية و المالية المتوفرة والمخاطر المتوقعة ومن اهم البنود التي ساهمت في ذلك البنود المتعلقة بالتحوط المحاسبي. ويمكن ربط العلاقة بين التحوط المحاسبي وإدارة المخاطر من خلال توضيح أوجه مساهمة أنماط التحوط المحاسبي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية حيث تظهر المتطلبات المحددة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وجود ثلاثة أنواع من التحوط في المحاسبة والتي أكد عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 39: وهي تحوطات القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. ونفصلها فيما يلي:

1. **إدارة المخاطر وتحوطات القيمة العادلة:** تحوط القيمة العادلة هي التحوط من مخاطر التي تكون مرتبطة بالتغيرات العارضة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو التعهدات عير المحققة، ويمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة
2. **إدارة المخاطر وتحوطات التدفقات النقدية:** تحوط التدفقات النقدية هو التحوط من مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية والتي تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام بالإضافة إلى كل أو بعض مدفوعات الفوائد المستقبلية على الديون ذات المعدل المتغير حيث يمكن أن تؤثر على الربح او الخسارة.
3. **إدارة المخاطر وتحوطات صافي الاستثمار في عملية اجنبية:** في الغالب يمكن للكيانات الأجنبية التي تصدر تقارير مالية بعملة تختلف عن العملة الرئيسية الاعتماد على مبدأ التحوط. حيث يتم من خلال تطبيقه مواجهة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة المرتبطة بمبلغ صافي

[1] هيفاء غانية، مرجع سابق، ص24-25.

الاستثمار في عملية أجنبية وقد أشار إلى ذلك المعيار المحاسبة الدولي رقم 21 ""آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ويتم ذلك من خلال تأجيل اختلافات الصرف الناتجة عن تجميع الأصول الصافية في حقوق المساهمين حتى يتم التخلص من العمليات الأجنبية أو التصفية. كما يتم الاعتراف بها في بيان الدخل عند التخلص أو التصفية كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص منها.[1]

[1] مايو عبد الله – بوقفة عبد الحق، أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجزائر، المجلد03–العدد05، 2017، ص16–17.

الخلاصة:

خلال هذا الفصل تحدثنا عن فكرة تنوع المخاطر المصرفية وتعددها وذلك يرجع إلى الطبيعة الخاصة للنشاطات المختلفة للبنوك، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه. كما أن مفهوم الخطر أصبح ملزما للنشاط المصرفي.حيث أن مخاطر السيولة في البنوك هي عدم قدرتها على مواجهة إلتزاماتها، وهذا ما يؤثر سلبا على ربحيتها.إذ أن المخاطر المصرفية حتمية لا مفر منها ويجب على البنوك أن تنتهج آليات سليمة للتحوط من هذه المخاطر.

كما تناولنا مفهوم التحوط نظرا لأهميته كبيرة في المعاملات المالية و يعتبر من الوسائل المعاصرة للإحتماء والوقاية من المخاطر، كما تختلف أساليبه من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة الخطورة التي تتعرض لها المؤسسة.

تطرقنا إلى فهم بعض المعايير التي تحوي التحوط كالمعيار المحاسبي IFRS 7 و المعيار المحاسبي IAS 39. وقد تبين لنا أن هناك عناصر مكونة للتحوط المتمثلة أساسا في الأدوات المالية المعاصرة أو مايعرف بالمشتقات المالية والمتكونة من العقود الآجلة والمستقبلية وغيرها من العقود المستخدمة لمواجهة المخاطر التي تواجه بنود التحوط وهي ثاني عنصر للتحوط والتي تعتبر كالأدوات التي يتم تقييمها كمعرض للخطر أي هي العناصر التي قد تخضع إلى المخاطر التي تمس الوضعية المالية للمؤسسة. ومن أجل توضيح العلاقة بين التحوط المحاسبي وإدارة المخاطر المصرفية سوف نعرض في الفصل الثاني إلى دراسة إستبيانية موجهة لبنوك تيارت.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

"دراسة إستبيانية"

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري لموضوع و متغيرات الدراسة، سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من موظفي البنوك وبعض الأساتذة الجامعيين، وذلك بهدف معرفة أثر التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال التطرق للجانب النظري للإستبيان ثم تطرق إلى دراسة ميدانية لجمع البيانات و الأساليب الإحصائية المستخدمة وفي أخير إختبار صحة الفرضية و تحليل النتائج.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

المبحث الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

يتناول هذا المبحث الخطوات والإجراءات المنهجية للدراسة التي تم إستخدامها في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ومجالاتها، كما يوضح كيفية تصميم وبناء أداة الدراسة لجمع البيانات اللازمة، والإجراءات العلمية المستخدمة للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانيا، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات للوصول إلى النتائج.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: المنهج المتبع في الدراسة:

يعرف علي غربي المنهج على أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة الظاهرة أو المشكلة قصد إكتشاف الحقيقة، وإنطلاقا من طبيعة الدراسة التي نهدف من خلالها إلى التعرف على علاقة التجديد الإداري بتطوير المنظمات، فقد إستخدمنا المنهج **الوصفي التحليلي** وذلك لكونه منهجا يساعد على التحليل الشامل والعميق للمشكلة المدروسة. كما أضاف كل من عمار بحوش ومحمد محمود الذنيبات أنه يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي بالنسبة رجاء وحيد دويدري فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة وحجمها ودرجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى، ولتحقيق هدف البحث سوف نعتمد على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي والذي يعد أحد فروع المنهج المستخدم، وحالتنا هناتوجهنا إلى مجموعة من الأساتذة الجمعيين وبعض المهنيين.

ثانيا: مجتمع و عينة الدراسة:

يعبر مجتمع الدراسة عن المجموعة الكلية للأفراد أو الظواهر التي تنصب ضمن أهداف البحث، فمجتمع الدراسة يشير إلى المجموعة الكامنة التي يهتم الباحث بدراستها ويسعي لتعميم النتائج عليها، أما العينة فهي وحدات المجتمع التي تم إختيارها من أجل إختبارها، ولأن مجتمع وعينة الدراسة من العوامل المهمة التي يجب تحديدها بدقة قبل البدء في الدارسة للوصول إلى نتائج حقيقية.

ثالثا: المفاهيم والطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بهدف معالجة البيانات التي تم تجميعها من خلال الدراسة الميدانية إحصائيا، سوف نقوم بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المعالجة الإحصائية:

إستخدمنا في تحليل بيانات الدراسة العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي، تمثلت في:

- **إختبار التوزيع الطبيعي ((Kolmogorov-Smirnov Test (K-S):** وذلك بغية التأكد من أن البيانات المستخرجة من الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي؛

- **إختبار ألفا كرونباخ (Conbach's Alpha):** يستخدم هذا الإختبار في معرفة مدى إتساق مقياس الدراسة وثبات النتائج الممكن الحصول عليها من المقياس عبر فترات زمنية مختلفة والثبات البنائي لأداة القياس، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، كلما إقتربت من الواحد كلما كان ثبات الدراسة أكبر، عموما إذا كانت قيم معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.60) دل ذلك على أن الأداة تتصف بالإتساق والثبات الداخلي؛
- **الأساليب الإحصائية الوصفية:** وتشمل هذه الأساليب كل من المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية والتكرارات، وذلك بغرض وصف وتشخيص الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
  - **المتوسط الحسابي:** أستعمل من أجل معرفة متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات ومحاور الاستبيان، ومن ثمة تحديد مستواها، مما يمنح الفرصة للمقارنة بينه وبين المتوسط الفرضي؛
  - **الانحراف المعياري:** تم الاعتماد عليه لتحديد قيمة ومستوى الفروق الفردية في إجابات المبحوثين حول عبارات ومحاور الاستبيان؛
  - **التكرارات والنسب المئوية:** تم الاعتماد عليها في محور البيانات الشخصية من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة؛

الجدول رقم (2-1) مدى قوة معامل الإرتباط

قيمة معامل الإرتباط	مدى قوة معامل الإرتباط
0.00	لا يوجد إرتباط
0.00-أقل من 0.20	إرتباط ضعيف جدا
0.20-أقل من 0.40	إرتباط ضعيف
0.40-أقل من 0.70	إرتباط متوسط
0.70-أقل من 0.90	إرتباط عال
0.90- 1.00	إرتباط عال جدا
1.00	إرتباط تام

المصدر: الصقر spss

- **تحليل الإنحدار البسيط (Simple Regression Analysis):** وذلك من أجل قياس أثر الأبعاد أو المتغيرات المستقلة على الأبعاد أو المتغيرات التابعة؛

- **إختبار تحليل التباين الأحادي للإنحدار (One Way Analysis of Variance ANOVA)**: وهو يعتبر من أشهر مقاييس الإحصاء، هدفه التعرف إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية من عدمها في أراء المستجوبين إتجاه متغيرات الدراسة تبعا للعوامل الشخصية والوظيفية لأكثر من فئتين؛

1- الطريقة المستخدمة لقياس الإتجاهات والأوزان:

لأغراض الدراسة المتعلقة بموضوع "**التجديد الإداري وتطوير المنظمات**"، إعتمد الباحث في قياس إتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الإستبانة ودرجة الإستجابات المحتملة لها على مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، وهو أسلوب يعد الأنسب لمثل هذه الدرسات، والذي يتدرج من أعلى وزن له وهو (5) درجات يمثل في حقل الإجابة عبارة (موافق تماما)، إلى أدنى وزن له (1) درجة ويمثل في حقل الإجابة (لا أوافق على الإطلاق) وبينهما ثلاثة أوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لإختيار الإجابة الدقيقة حسب تقديرهم، والجدول التالي يوضح الأوزان المعطاة لكل خيار:

الجدول رقم (2-2) الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة

خيارات الإجابة	لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماما
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر:شوهيدر spss

من خلال الإستعانة بالأوزان أعلاه ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم إعتماد القاعدة التالية:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

طول الفئة = (أكبر وزن – أقل وزن) / عدد الفئات = (5-1) / 5 = 0.80

وبعدها يتم أخذ قيمة أول وزن وتتم إضافة طول الفئة لكي يتم الحصول على أو فئة، ونفس الشيئ مع باقي الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (2-3) المتوسطات المرجحة والإتجاه الموافق لها

الترتيب	الوسط المرجح	الإتجاه	الدلالة الإحصائية
1	1 – 1.79	غير موافق على الإطلاق	درجة موافقة منخفظة جدا
2	1.80 – 2.59	غير موافق	درجة موافقة منخفظة
3	2.60 – 3.39	محايد	درجة موافقة متوسطة
4	3.40 – 4.19	موافق	درجة موافقة مرتفعة

5	5 – 4.20	أوافق تماما	درجة موافقة مرتفعة جدا

المصدر: عز عبد الفتاحspss

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة الذي يتم حسابه من خلال المعادلة التالية (الدرجة الكلية للمقياس التي تمثل مجموع درجات المفردة تقسيم عدد العبارات (5+4+3+2+1)/5= 3)، وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على تلك العبارة والعكس.

المطلب الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة.

أولا: متغيرات الدراسة

إعتمد الباحث على المراجعة الأدبية وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث "**أهمية المحاسبة عن أنشطة التحوط على إدارة المخاطر المصرفية**"، للتوصل إلى بناء نموذج يشتمل على المتغيرات (المستقلة،. والتابعة).

ثانيا: خطوات بناء أداة الدراسة (الإستبانة)

إتبع الباحث مجموعة من الخطوات لبناء أداة الدراسة الحالية (الإستبانة)، ويمكن تلخيص هذه الخطوات في النقاط التالية:

- تجميع الخلفية النظرية من خلال المراجعة الأدبية النظرية للبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع الدراسة الحالية؛
- بتوجيه من الأستاذ المشرف تم تحديد أهم المتغيرات والأبعاد التي تمثل موضوع البحث، ووضع العبارات التي تتفق مع كل محور من محاور الدراسة؛
- إستشارة عدد من الأساتذة والمختصين في المجال لإعطاء تصور أولي لشكل الإستبانة؛
- عرض الإستبانة على المشرف للتنقيح والمراجعة، وإبداء الملاحظات

– الإستبانة في شكلها النهائي:

إنطلاقا مما سبق، وبعد إخضاع أداة الدراسة إلى مجموعة من القياسات لتحديد مدى صدقها.

- **تمهيد:** يشرح الهدف من الدراسة ونوعها، ويبين مدى أهمية مشاركة أفراد العينة في هذه الدراسة، وكذلك السرية التامة التي ستحاط بها إجابتهم لأغراض البحث وفقط.
- **الجزء الأول:** ويتضمن البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية).
- **الجزء الثاني:** ويتضمن ثلاثة محاور:
  - ✓ **المحور الأول:أهداف وفعالية محاسبة التحوط (متغير مستقل)**

- عدد العبارات من **(1)** إلى **(5)**.

✓ **المحور الثاني: إدارة المخاطر والتحوط المحاسبي**

✓ عدد العبارات من **(6)** إلى **(10)**.

✓ **المحور الثالث: مامدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر.**

✓ عدد العبارات من **(11)** إلى **(17)**.

ثالثا: صلاحية أداة الدراسة

يؤكد علماء القياس أن إستخدام الاستبانة كأداة للقياس يستوجب التأكد من خصائصها السيكومترية، من خلال الكشف عن الخصائص والسمات التي وجب توفرها في أداة القياس الجيدة، حتى تكون صالحة لقياس ما صممت له والوثوق في دقة نتائجها، وفي هذا الإطار يشكل الصدق والثبات أهم قضايا وإجراءات القياس وبناء أداة القياس، وجاءت هذه الخطوات على النحو الآتي:

1- صدق أداة الدراسة:

يقصد به التأكد من أن أداة الدراسة (الإستبانة)، صالحة لقياس ما أعدت لأجله، وللتأكد من صدق الأداة الحالية تم معالجتها من خلال الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين في التخصص من داخل وخارج الوطن، للتأكد من مدى صلاحية الفقرات وملاءمتها، كذلك تم إستخدام الصدق البنائي لضمان دقة تمثيل الأبعاد للمتغيرات المبحوثة ومدى ثباتها وإتساقها.

- **الصدق الظاهري:** تم التحقق من الصدق الظاهري وذلك عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين والأعضاء، وعلى ضوء أراء ومقترحات السادة المحكمين قمنا بإجراء التعديلات اللازمة من حذف لبعض العبارات ودمج أخرى.

رابعا: توزيع أداة الدراسة

لقد إعتمدنا أسلوب العينة الميسرة لإختيار عينة الدراسة المكونة من ستة (06) بنوك تيارت وذلك لصعوبة تطبيق المسح الشامل، حيث تم توزيع (100) إستبانه على الإطارات المسيرة الممثلين للمستويات الإدارية العليا والوسطى في البنوك، وتم استرجاع منها (60) إستبانة بنسبة إجمالية قدرت بـ(60%)، وبعد فرزها لم يتم استبعاد أي إستبانه، ليكون العدد الصالح للتحليل (60) إستبانه، والجدول (2-4) يوضح ما تم توزيعه وإسترجاعه من إستبيانات على مستوى المؤسسات محل الدراسة:

الجدول رقم (2-4) عينة الدراسة حسب عدد الاستبيانات المسترجعة

	الموزعة	المسترجعة	المفقودة	المستبعدة	الصالحة للتحليل
عدد الإستبيانات	100	65	35	05	60
النسبة المئوية	%100	%65	%35	%5	%60

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسة الميدانية.

سادسا: إختبار التوزيع الطبيعي

من أجل التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بإجراء إختبار (Kolmogorov-Smirnov Test (Ks))، يستخدم هذا النوع من الإختبارات لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، في هذه الحالة نختار الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن العينة المحسوبة من مجتمع الدراسة تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي، مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تثبت العكس، وعليه إذا كانت قيمة (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (α) المعتمد في الدراسة (α=0.05)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (2-5) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

المحور	القيمة الإحتمالية (Sig)
المحور الاول	0.094
المحور الثاني	0.087
المحور الثالث	0.069
مجموع محاور الدراسة	0.179

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (2-5) أن القيمة الإحتمالية (Sig) لجميع المحاور جاءت أكبر من (0.05)، وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية Ho ونرفض الفرضية

البديلة H_1، الأمر الذي يسمح لنا بإجراء مختلف الإختبارات المعلمية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

سابعا: الصدق والثبات

1- الثبات: يقصد بثبات أداة الدراسة الدرجة التي تحقق فيها الاستبانة نفس النتائج في حال تكرار الاختبار، أي نتحصل على نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف وفي أوقات مختلفة، ويعني ثبات الاستبانة كذلك الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، وقد تم استخدام اختبار ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى تناسق عبارات الإستبانة وإنسجامها، ويعتبر المقياس ممتازا إذا كان المعامل يساوي أو يفوق 0.9، المقياس جيدا إذا كان يساوي أو يفوق 0.8، يكون مقبولا في حالة يساوي أو أكبر من 0.7، أما إذا كانت قيمته أكبر أو تساوي 0.6 فيعتبر مشكوك فيه، ويكون المقياس ضعيف إذا كان أكبر أو يساوي 0.5، أما إذا كان أقل من 0.5 فيعتبر غير مقبول ونتائج الإختبار موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم(2-6) اختبار الثبات الفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	
المحور الاول	5	0.858	0.956
المحور الثاني	5	0.749	
المحور الثالث	7	0.899	

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (2-6)، أن قيمة معاملات الثبات ألفاكرونباخ مرتفعة وذلك لكل متغير ولكل محور من المحاور الإستبانة، حيث تراوحت ما بين (0.749 - 0.899)، بينما بلغت النسبة الإجمالية لجميع فقرات الإستبانة (0.956) وهي نتائج ممتازة كونها تجاوزت النسبة المقبولة **(60%)**، كما تدل هذه القيمة على أننا سنحصل على نفس النتائج بنسبة **(95%)** في حال ما تم إعادة توزيع أداة الدراسة على نفس العينة وفي ظروف مختلفة، ومنه فالإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي تعتبر صالحة للقياس ويمكن من خلالها الحصول على بيانات موثوقة وصحيحة.

2- صدق البناء الداخلي

يعتبر صدق البناء أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، ومن

أجل ذلك قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة الارتباط كل فقرة من الفقرات البعد والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا البعد، وذلك لكل متغيرات الدراسة والنتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-7): صدق البناء الداخلي

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول: ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر	الدلالة الإحصائية
المحور 01	معامل بيرسون	.974**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	60	
المحور 02	معامل بيرسون	.995**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	60	
**** مستوى الدلالة (a=0.01).**			

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية معامل الارتباط كانت المحور الأول والمحور الثاني مع المحور الثالث ذو دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يعني أن فقرات المحاور تحتوي على مستوى عالي من الدقة مما يدل على صدق محاور الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

المبحث الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعرف على عينة الدراسة و كذلك خصائص عينة الدراسة بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: وصف المتغيرات الديمغرافية:

فيما يلي سيتم عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية و الوظيفية

أولا: تحليل البيانات العينة :تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، و النسب المئوية لوصف نوع المبحوثين كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (2-8): تحليل البيانات العينة

توزيع العينة حسب المتغير	البيان	النسبة المئوية%	التكرار
الجنس	الذكر	61.7	37
	الأنثى	38.3	23
العمر	أقل من 35 سنة	5.0	3
	من35ال50سنة	83.3	50
	اكثر من50سنة	11.7	7
المؤهل العلمي	ليسانس	28.3	17
	دراسة عليا	48.3	29
	دراسات ما بعد التدرج	23.3	14
سنوات الخبرة	اقل من 5سنوات	13.3	8
	من5الى10سنوات	53.3	32
	اكثرمن 10سنة	33.3	20
المنصب المهني	أستاذ جامعي	15.0	9
	محاسب في مؤسسة	60.0	36
	محافظ الحسابات	10.0	6
	خبير محاسبي	15.0	9

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

أولا – الجنس:

الجدول رقم (2–9) توزيع الأفراد حسب عينة الجنس

الجنس	العدد	النسبة%
ذكر	37	61.67%
أنثى	23	38.33%
المجموع	**60**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss.

الشكل(2–1): توزيع أفراد العينة حسب مؤهل الجنس

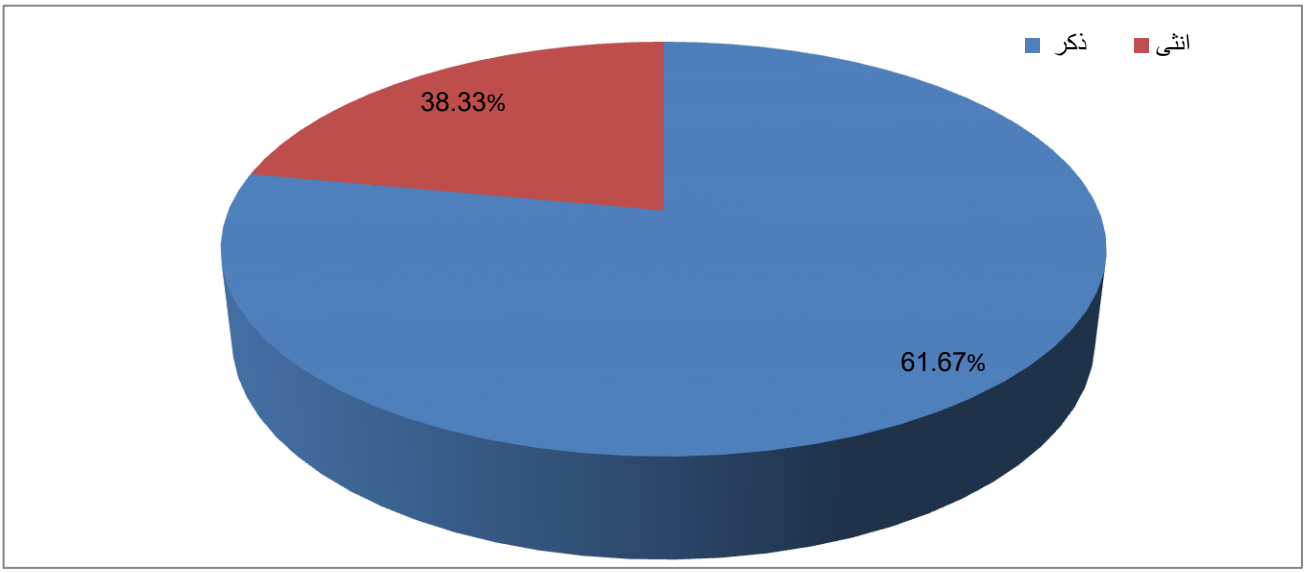

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (2–9) أن نسبة الذكور بلغت 61.67% بتعداد 37 (عامل)، أما الإناث فنسبتهم بلغت 38.33% بتعداد 23 (عاملة)، و هذه النسب تدل على هيمنة الذكور في العينة المدروسة، وأن أغلب العاملين ذكور.

ثانيا – العمر:

الجدول رقم (2–10) توزيع الأفراد حسب عينة العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة%
أقل من 35 سنة	3	%5.00
36–50 سنة	50	%83.30
أكثر من 50 سنة	7	%11.70
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

الشكل(2–2): توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العمر

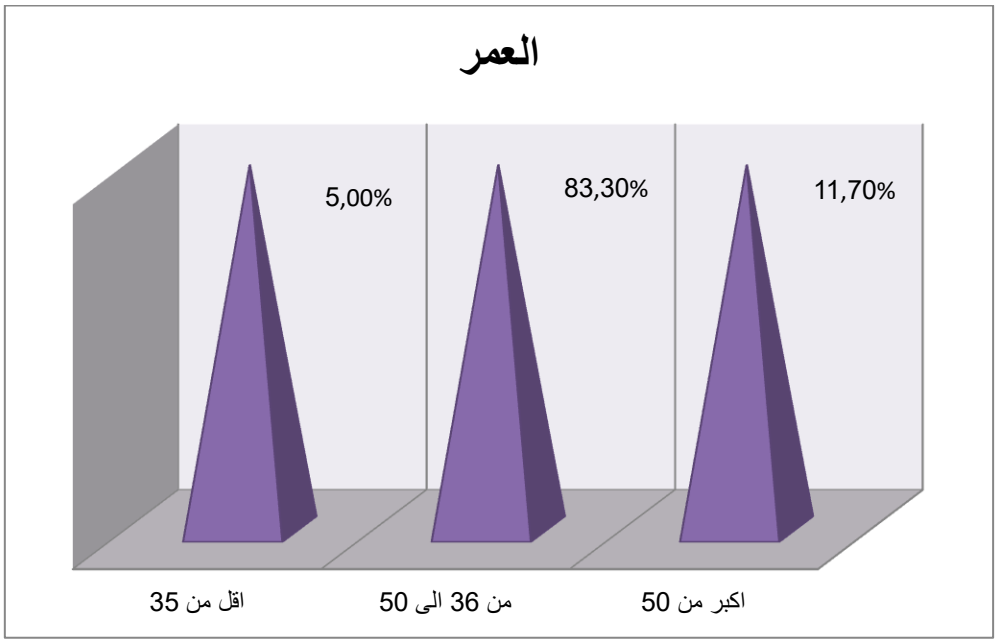

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

تظهر النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2–10) أن أكثر أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم (من 36 إلى 50 سنة) وذلك بنسبة 83.30%، ثم تليها فئة أكبر من 50 سنة في المرتبة الثانية وبنسبة

11.70% ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة و الأخيرة الفئة أقل من 35 سنة بنسبة 5.00%، وتدل هذه النسب على أن أكثر موظفين البنوك تتراوح أعمارهم من 36سنة إلى 50 سنة.

ثالثا- المؤهل العلمي:

الجدول رقم(2_11) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
دراسات مابعد التخرج	14	%23.33
دراسة عليا	29	%48.33
ليسانس	17	%28.33
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

الشكل(2-3): توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العلمي

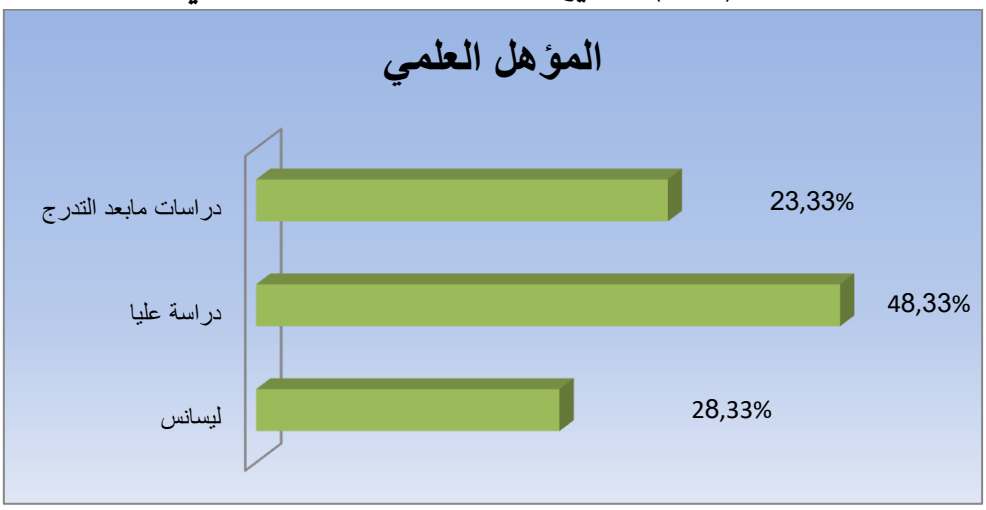

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول(2-11) أن جل العينة تتميز بمستوى تعليم عالي ويتضح ذلك من خلال النسبة التي تحصل عليها أصحاب الدراسات العليا بنسبة 48.33% بتعداد 29 منفردة، وأصحاب دراسات ما بعد التخرج بنسبة 23.33% بتعداد 14 مفردة. ثم المستوى الجامعي ليسانس بنسبة 28.33% بتعداد 1714 مفردة.

رابعا-المؤهل المهني:

الجدول رقم(2_12) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني

مجال المهنة	العدد	النسبة%
أستاذ جامعي	09	%15.00
محاسب في المؤسسة	60	%36.00
محافظ حسابات	06	%10.00
خبير محاسبي	09	%15.00
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

الشكل(2-4): توزيع أفراد العينة حسب مؤهل المهني

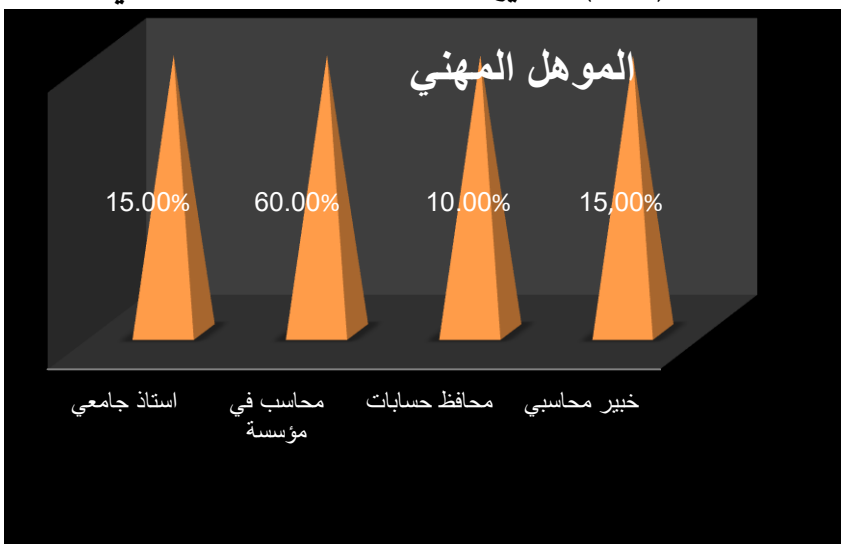

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

يظهر في الجدول رقم (2-12) أن أغلب أفراد العينة المدروسة ينتمي توجههم المهني إلى القطاع المحاسبي. حيث جاء في المرتبة الأولى محاسب في المؤسسة بنسبة 36.00% وبتعداد 36 مفردة. وجاء في المرتبة الثانية خبير محاسبي وأستاذ جامعي بنسبة 15% بتعداد 9 مفردات. و في الأخير جاء محافظ حسابات بنسبة 10% وتعداد 6 مفردات.

خامسا- الخبرة

الجدول رقم(2_13) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة%
اقل من 5 سنوات	08	%13,33
من 5 الى 10	32	%53,33
اكثر من 10	20	%33,33
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

الشكل(2-5): توزيع أفراد العينة حسب مؤهل الخبرة

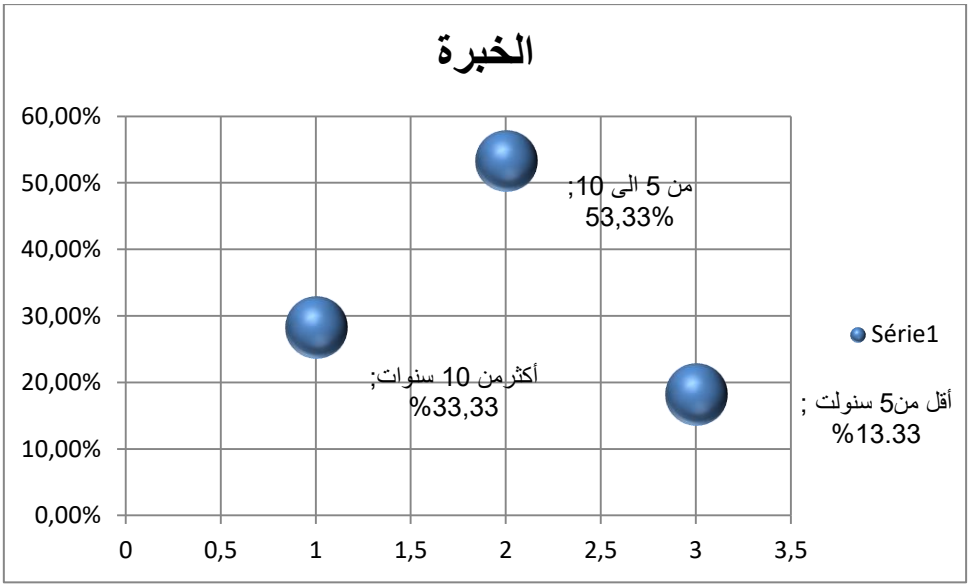

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2_13) أن عينة الدراسة تتميز بخبرة متفاوتة حين أن أصحاب الخبرة أقل من 5سنوات هم بنسبة 13.33% وبعداد 08 أما أصحاب الخبرة (من 5إلى 10 سنوات) فهم بنسبة 53.33% وتعدا 32 وفي الأخير أصحاب خبرة أكثر من 10 سنوات هم بنسبة 33.33% وتعداد 20.

المطلب الثاني:تحليل اتجاهات محاور الدراسة

تمثل الجداول الموالية نتائج استخدام المؤسسة محل الدراسة، وهذا بالاعتماد على الإحصاء الوصفي الاستدلالي الوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

المحور الأول: أهداف وفعالية محاسبة التحوط

الجدول رقم (2-15): نتائج المحور الأول أهداف وفعالية محاسبة التحوط

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
01	تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر.	3.20	1.29	5	متوسط
02	تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطر و تخفيضها الى مستويات مقبولة .	3.76	1.25	1	جيد
03	التحوط يساعد على تقدير المخاطر و الإحتماء منها.	3.43	1.58	2	متوسط
04	تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير.	3.33	1.33	3	متوسط
05	تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.	3.20	1.29	4	متوسط
الدرجة كلية		3.38	1.35	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- جاءت الفقرة رقم (01)، التي تضمنت « تهدف محاسبة التحوط إلى الإفصاح عن النهج و النجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر.» في المرتبة الخامسة(05) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.2)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.29)، إن الموافقة متوسطة على هذه العبارة تؤكد أن على أن بنوك العينة المدروسة يوافقون على أن الإفصاح عن النهج والنجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر هو أحد أهداف محاسبة التحوط و هذا ما يؤكده إتجاه توافقهم.
- جاءت الفقرة رقم (02)، التي تضمنت «تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطر و تخفيضها إلى مستويات مقبولة.» في المرتبة الأولى(01) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.76)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.25)، إن الموافقة المرتفعة على هذه العبارة تؤكد أن التحكم في المخاطر وهو ما تسعى محاسبة التحوط إلى تقديمه حيث أنها تساعد في تخفيض تلك المخاطر إلى مستويات مقبوله وهذا ما يعلله إتجاه المدروس.

- جاءت الفقرة رقم (03)، التي تضمنت «التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها.» في المرتبة الثانية (02) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.43)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.58)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن التحوط هو تقنية تسمح بتقدير المخاطر و تجنب الوقوع فيها والإحتماء منها و هذا مايبينه الإتجاه المدروس.
- جاءت الفقرة رقم (04)، التي تضمنت «تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعيير.» في المرتبة الثالثة(03) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.33)، بإنحراف معياري مساوي لـ(0.33)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن التسعيير قيمة متغيرة قد ترتفع أو تنخفض في أي لحظة، حيث تسعى محاسبة التحوط إلى دراسته وإتخاذ الإحتياطات المناسبة ويساعد هذا في إتخاذ قرارات ملاءمة وهذا ما يؤكده إتجاهذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (05)، التي تضمنت «تكون معاملات التحوط فعالة إذا تم إستخدام أدوات التحوط التي تتضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.» في المرتبة الرابعة(04) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.20)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.29)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن إن أدوات التحوط المستعملة في بنود التحوط تعمل وبشكل فعال على تغطية المخاطر و تكون معاملات التحوط فيها ذات كفاءة و هذا ما أكده إتجاه التحوط.

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور اهداف وفعالية محاسبة التحوط أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.38) وانحراف معياري (1.35) وهذا يدل على أن محور اهداف وفعالية محاسبة التحوط جاء بدرجة مرتفعة .

ثانيا: المحور الثاني: إدارة المخاطر والتحوط المحاسبي.

الجدول رقم (02-16): نتائج المحور الثاني إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
06	معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الافلاس	3.2000	1.29928	5	متوسط
07	تقوم البنوك بتنويع أدوات التحوط المحاسبي لتناسب	3.7667	1.25370	2	جيد

	الأنواع المختلفة من المخاطر				
08	تقدم المشتقات المالية حلا فعالا للبنوك من اجل التحوط من المخاطر المالية خاصة ما تعلق بالسيولة.	3.4333	1.58774	3	متوسط
09	اعداد استراتيجية لإدارة المخاطر و التحوط ضدها يجب ان لا يؤثر على ربحيته.	3.3333	1.33616	4	متوسط
10	يمكن تقدير التحوط و الحكم على مدى فعاليته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية	4.4333	.76727	1	جيد
الدرجة كلية		3.63	1.24	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

- جاءت الفقرة رقم (06)، التي تضمنت «معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي مخاطر مالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس.» في المرتبة الخامسة (05) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.2)، بإنحراف معياري مساوي لـ(0.29)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن الإفلاس هو أكبر خطر للمؤسسات و هذا ما يدعنا للإستنتاج أن الخطر الأول على المؤسسات هو الخطر المالي ويؤكد ذلك مدى صحة إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (07)، التي تضمنت «تقوم البنوك بتنويع أدوات تحوط المحاسبي لتناسب الأنواع المختلفة من المخاطر.» في المرتبة الثانية(02) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.76)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.25)، إن الموافقة المرتفعة على هذه العبارة تؤكد أن إن التنوع يعتبر أدات من أدوات تجنب المخاطر فتنويع في أدوات التحوط هو أحد مهام البنوك.
- جاءت الفقرة رقم (08)، التي تضمنت «تقدم المشتقات المالية حلا فعالا للبنوك من أجل التحوط من المخاطر المالية خاصة ما تعلق بالسيولة.» في المرتبة الثالثة(03) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.43)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.58)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن المشتقات المالية هي حل لمعظم المخاطر المالية و تعتبر المشتقات المالية المعاصرة أحد أدوات التحوط في تساعد في تغطية المخاطر وخاصة ما يتعلق بالسيولة وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (09)، التي تضمنت « إعداد إستراتيجية لإدارة المخاطر والتحوط ضدها يجب أن لا يؤثر على ربحيته.» في المرتبة الرابعة(04) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح

لها (3.33)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.33)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن التحوط ضد إدارة المخاطر هو إستراتيجية لا تؤثر على الربحية وهذا ما أكده إتجاه الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (10)، التي تضمنت «يمكن تقدير التحوط و الحكم على مدى فعاليته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.» في المرتبة الأولى(01) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.43)، بإنحراف معياري مساوي لـ(0.76)، إن الموافقة المرتفعة على هذه العبارة تؤكد أن القوائم المالية تعتبر من أدوات فعالة في قياس وتقدير فعالية التحوط و الحكم عليه وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.63) و انحراف معياري (1.24) وهذا يدل على أن محور إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي جاء بدرجة مرتفعة .

المحور الثالث: مامدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر

الجدول رقم (2-17): نتائج المحور الثالث ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
11	تساهم إدارة المخاطر في تعزيز نظام الرقابة داخل البنك واكتشاف نقاط الضعف وتحييدها.	3.433	1.5877	3	متوسط
12	يعمل التحوط على حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة مما يساعد على تجنبها او التقليل منها.	3.333	1.3361	4	متوسط
13	التحوط من مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية يمكن البنك من التحكم في الأرباح و الخسائر.	3.200	1.2992	6	متوسط
14	يمكن التحوط من التخلص من آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الناتج عن استخدام العملات الاجنبية	3.200	1.2992	7	متوسط

15	يعمل البنك على تعديل شروط منح القروض في حال توقع تقلبات في سعر الصرف كنوع من التحوط .	3.766	1.2537	1	جيد
16	تساهم استخدام القيمة العادلة في التقييم في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها البنك.	3.433	1.5877	2	متوسط
17	يسمح التحوط من مخاطر الائتمان وأسعار الفائدة بتفادي مشكل السيولة خاصة في الاجل القصير.	3.333	1.3361	5	متوسط
الدرجة كلية		3.38	1.38	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

- جاءت الفقرة رقم (11)، التي تضمنت «تساهم إدارة المخاطر في تعزيز نظام الرقابة داخل البنك وإكتشاف نقاط الضعف وتحييدها.» في المرتبة الثالثة (03) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.43)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.58)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن إدارة المخاطر تسمح بإكتشاف نقاط ضعف البنوك والسيطرة عليها ويسمح ذلك بتعزيز نظام الرقابة داخل البنك وقد أكد ذلك إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (12)، التي تضمنت «يعمل التحوط على حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة مما يساعد على تجنبها أو التقليل منها.»في المرتبة الرابعة(04) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.33)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.33)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن من أهم ميزات التحوط أنه يعمل على حصر المخاطر وتجنبها وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (13)، التي تضمنت «التحوط من مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية يمكن البنك من التحكم في الأرباح والخسائر.»في المرتبة السادسة(06) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.20)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.29)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن تغيرات في التدفقات النقدية لا يمكنها التحكم في تقلبات الربح والخسارة بل ما يساعدها في ذلكه التحوط من المخاطر وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (14)، التي تضمنت «يمكن التحوط من التخلص من آثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية الناتج عن إستخدام العملات الأجنبية.» في المرتبة السابعة (07) من حيث الموافقة

عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.20)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.29)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن إستخدام العملات الأجنبية له آثار جانبية في تقلبات سعر الصرف و للتخلص من تلك الآثار يمكن العمل بالتحوط وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (15)، التي تضمنت «يعمل البنك على تعديل شروط منح القروض في حال توقع تقلبات في سعر الصرف كنوع من التحوط.» في المرتبة الأولى(01) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.76)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.25)، إن الموافقة المرتفعة على هذه العبارة تؤكد أن التحوط هو وسيلة للحيطة والحذر يستعملها البنك في تعديل شروط منح القروض في حال توقع تقلب في لأسعار الصرف، وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (16)، التي تضمنت «تساهم إستخدام القيمة العادلة في التقييم في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها البنك.» في المرتبة الثانية(02) من حيث الموافقة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.43)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.58)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن القيمة العادلة تساهم في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها البنك وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.
- جاءت الفقرة رقم (17)، التي تضمنت «يسمح التحوط من مخاطر الإئتمان وأسعار الفائدة بتفادي مشكل السيولة خاصة في الأجل القصير.» في المرتبة الخامسة (05) من حيث المتوسطة عليها، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.33)، بإنحراف معياري مساوي لـ(1.33)، إن الموافقة المتوسطة على هذه العبارة تؤكد أن مشكل سيولة في الأجل القصير من المشاكل التي تواجه المؤسسات بصفة عامة و لتفادي هذه الأخيرة نقوم بعملية التحوط وهذا ما أكده إتجاه هذه الفقرة.

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال محور **ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر** أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.38) و انحراف معياري (1.38) وهذا يدل على أن محور **ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر** جاء بدرجة مرتفعة .

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج:

1- إختبار الفرضية الفرعية الاولى :

إذا كانت فرصية التأثير الرئيسية (علاقة بين أهداف وفعالية محاسبة التحوط وما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر). إذن سيتم التحري عنها وفقا لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط من خلال المعادلة التالية:

$$Y = a + \beta(X)$$

H_0: لا يوجد علاقة بين أهداف وفعالية محاسبة التحوط وما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد علاقة بين أهداف وفعالية محاسبة التحوط وما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (2-18): نتائج تحليل التباين للإنحدار ANOVA.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الإنحدار	70.436	1	70.436	5678.060	.000[b]
الخطأ	.719	58	.012		
المجموع الكلي	71.155	59			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (2-19): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الاولى

معامل التحديد R^2	$0.99 \backsimeq 0.990$
معامل الارتباط R	0.995
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = -0.020 + 1.005X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

نجد أن معامل الارتباط بين محور اهداف وفعالية محاسبة التحوط و محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر ككل تبلغ قيمته (0.99) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين.

كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.99) وهذا يعني أن 99% من التغيرات التي تحل على محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر يفسرها محور اهداف وفعالية محاسبة التحوط و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي .

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (5678.060)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.05) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية.

ملاحظة: وبناء عليه، نرفض الفرضية البديلة H1 ونقيل الفرضية الصفرية H0

التي تأكد على وجود علاقة بين محور اهداف وفعالية محاسبة التحوط و محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر

1- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا يوجد علاقة بين إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي و ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد علاقة بين إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي و ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (2-20): نتائج تحليل التباين للانحدار ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	68.008	1	68.008	1253.497	.000[b]
الخطأ	3.147	58	.054		
المجموع الكلي	71.155	59			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss

*مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (2-21): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الثانية

معامل التحديد R^2	$0.95 \backsimeq 0.956$
معامل الارتباط R	0.978
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = -0.938 + 1.190X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

نجد أن معامل الارتباط بين محور إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي و محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر ككل تبلغ قيمته (0.978) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين.

كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.95) وهذا يعني أن 95% من التغيرات التي تحل على محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر يفسرها محور إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي .

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (1253.497)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.05) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية.

ملاحظة: وبناء عليه، نرفض الفرضية البديلة H1 ونقيل الفرضية الصفرية H0

التي تأكد على وجود علاقة بين محور إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي و محور ما مدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر .

الخلاصة:

لقد حاولنا خلال هذا الفصل التعرف على إدارة المخاطر المصرفية و مدى تأثير التحوط المحاسبي عليها حيث إعتمدنا خفي هذه الدراسة على إستمارة إستبيان الذي تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة و تضمن الإستبيان ثلاث محاور أساسية و هي: المحور أهداف و فعالية محاسبة التحوط، المحور الثاني إدارة المخاطر والتحوط المحاسبي، المحور الثالث مامدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر و بعد التحليل و بالإعتماد على برنامج (SPSS) توصلنا إلى عدة إستنتاجات منها أن أساليب التحوط المحاسبي تحمي البنوك من الوقوع في الخطر

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفية من المواضيع التي تجذب إهتمام الكثير من الباحثين سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، كما انها أمر ملازم للعمل المصرفي، نظرا لتقويمها وإدارتها فهي من العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وإزدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، وهذا ما تم عرضه من خلال دراستنا هذه بالإضافة إلى موضوع التحوط والأدوات المالية المشتقة في تغطية المخاطر، حيث يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة مع تزايد وإرتفاع المخاطر والتي تؤثر على نشاط البنوك و بفعل الأزمات الدولية وإرتباطها الدائم بمتغيرات الإقتصاد.

كما ركزت الدراسة على كيفية إستخدام الأدوات المالية المشتقة في تغطية نوع من أنواع المخاطر العامة وبالتحديد المخاطر المالية من الناحية المحاسبية.

حاولنا إجابة على إشكالية بحثنا والتي تتمحور حول" كيف يمكن إستخدام محاسبة التحوط للحد من المخاطر المصرفية؟" فمحاسبة التحوط تعد من أهم التحديات التي تواجه الفكر المحاسبي المعاصر في ظل تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية خاصة مع العدد الهائل والمتزايد للأدوات المالية المشتقة في سوق الأموال والتي تبقى محل تغيير الدائم تماشيا مع مستجدات و متطلبات الإقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن نجاح البنوك في الحد من المخاطر المصرفية راجع إلى تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال إستخدام أدوات إدارة المخاطر.

كما إستهدف الجزء التطبيقي من البحث دراسة إستبيانية مرتبطة بالتحوط وأدواته المالية وعلاقته بإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر ومجموعة من بنوك تيارت، إذ تبقى الجزائر على غرار العديد من دول العالم تواجه تحديات وصعوبات كبيرة في تبني المعايير المحاسبية وبالتحديد المرتبطة بمحاسبة التحوط والتي تتطلب حشد العديد من الخبراء والمختصيين لمراقبة هذه الأخيرة في تغطية المخاطر.

فيما يلي سنستعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث و نقترح بعض التوصيات.

أولا: النتائج المتوصل إليها:

- توجد أساليب معينة لتحديد وقياس المخاطر المصرفية وذلك لتقييمها والحد منها.
- المخاطر لصيقة العمليات البنكية، تعمل البنوك على تفاديها من خلال إستغلال قرارات إدارة المخاطر.
- تعتبر المخاطر أمر ملازم لنشاط البنوك فهي العامل الرئيسي الذي يقوم بتهديد الوضع المالي للبنك.

- إدارة المخاطر تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
- محاسبة التحوط هي نوع من أنواع المحاسبة المعاصرة التي تحوي العديد من العناصر التي يجب فهمها للوصول لمحاسبة التحوط .
- محاسبة التحوط هي دراسة تتبع فعالية إستخدام أدوات المالية المشتقة لتحوط ضد المخاطر المختلفة ضمن بنود التحوط .
- يتم التحوط من المخاطر المصريفية عن طريق توظيف عصر بشري كفء.
- يعتمد التحوط على ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن .
- إجراءات التحوط من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس إمكانية حدوثها.
- من خلال المعايير IAS/IFRS يتم تحديد المعالجات المحاسبية لكل نوع من أنواع التحوط .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط وإدارة المخاطر المصرفية.

ثانيا: إختبار الفرضيات

بعد ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى أن تعدد و تنويع أدوات التحوط يسمح بالتنبؤ بالمخاطر وإمكانية قياسها و كذا التحوط منها، مما يساعد البنوك على التحكم في تلك المخاطر بما لا يؤثر على ربحيتها.

ثالثا: التوصيات

على ضوء ما توصلت إليه النتائج السابقة يمكننا تقديم جملة من التوصيات من أجل تسهيل العمليات البنكية:

ويمكن تلخيص هذه التوصيات فيما يلي:

- على البنوك العمل على توسيع لنشاطاتها في كل المجالات بحيث تستطيع التنافس مع البنوك من جهة، والتقليل من آثار المخاطر التي تواجهها من جهة أخرى.
- تفعيل دور إدارة المخاطر بالمصارف وتقييم كفاءاتها و فعالياتها بإستمرار.
- يجب على المصارف أن تقوم بتحدد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر المحتملة.
- تتبع الدائم للمخاطر لأن إمكانية الوقوع فيها وارد فأي لحظة.
- تطوير إدارة المخاطر والعمل على تنويعها للتحسين موازنة بين المخاطر والربحية.
- ضرورة إعطاء أهمية للجانب المحاسبي على غرار الجانب المالي لإعطاء صورة واضحة عن معاملة تغطية المخاطر.

- تحسين نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق التكامل بين مايصدر من المعايير IAS/IFRS بصفة دائمة.

رابعا: أفاق الدراسة :

يبقى مجال هذا البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق حيث لا يزال واسعا وجديرا بالاهتمام نظرا للصعوبات التي واجهتنا من خلال دراسته فيمكن مستقبلا تناول جوانب أخرى نذكر منها إمكانية إجراء هذه الدراسة على مؤسسات أخرى لإستنباط عناصر الإختلاف وعناصر التشابه ومن هذا رأينا أن هناك نقاط جديرة لتكون آفاق بحث جديدة:

- إعتماد على الطرق الحديثة في قياس المخاطر في المؤسسات الناشئة.
- دراسات حول تحوط من المخاطر الإلكترونية.
- الإعتماد على أساليب حديثة في قياس مخاطر المالية في البنوك.

المراجع

❖ **الكتب:**

1. بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، عمان، مؤسسة وراق، 2013.
2. بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.
3. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، عمان، دار اليازوري العلمية.
4. حمد داود عثمان، إدارة تحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013.
5. خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، دار إثراء، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
6. سامح محمد رضا أحمد، اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة، مملكة العربية السعودية، 2010.
7. شيقري نوري موسى وأخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة2، عمان، الأردن،2016.
8. طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2004.

❖ **المذكرات:**

9. عليوة مريم كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2022.
10. هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2015.

❖ **الاطروحات:**

11. حسين عبد الجليل الغزوي، المعايير المحاسبية الدولية International accounting standards، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم محاسبة، 2011.
12. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،2008.
13. شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة غرداية، 2020.

14. عزي فريال منال، انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و إفصاح المحاسبي، دراسة حالة شركة سوناطراك، رسالة دكتوراه، قسم علوم تجارية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017.
15. فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة(2001-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي 2019.
16. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2004.

❖ **المقالات والمجلات:**

17. تهتني أبو القاسم أحمد، سامية احمد محمد سمل، أثر تطبيق محاسبة التحوط على المخاطر المالية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية،المجلد5، العدد2، ديسمبر 2021، ص489.
18. جلال نافل شيخ العيد، أثر المخاطر المصرفية على عوائد الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة(2006-2019)، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد23، العدد2، ديسمبر 2021، ص140.
19. زناقي بشير وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، العدد02، ص10.
20. سامح محمد رضا رياض، محاسبة عن التحوط و المشتقات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد21، العدد03، 2013، الاردن.
21. شوقي طارق، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم9 الأدوات المالية المقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS33، مجلة العلوم الاقتصادية و للتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد17، 2017 ص108.
22. عامر محمد سلمان، محمد جاسم محمد، آلية المقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر التذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية في لبيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية،العدد109، المجلد24، لسنة2018، ص547.
23. عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد01، السنة 2021، ص231/230.

24. مايو عبد الله، بوقفة عبد الحق، أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجزائر، المجلد03، العدد05، 2017، ص17/16.

25. نرمين حميد علي، استخدام اختبارات الضغط في ادارة مخاطر التركز الائتماني، مجلة دراسات محاسبية ومالية(JAFS)، المجاد14 العدد49 لسنة 2019، ص94.

❖ **المؤتمرات والملتقيات:**

26. منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية الدولية وأبعاد الإفصاح و الشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة IAS التحدي، يومي13 و14 ديسمبر2011، جامعة سعد دحلب، بليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

❖ **مراجع أجنبية:**

27. A.Rashad Abd El-Alik, Accounting For Risks, Hedging, and Complex Contracts, Routledg Edition , New York and London, 2014,p192.

28. Accounting standards Board, Financial Instruments-Recognition and measurement-Expose Draft, Accounting Standards(AS30), The Institute of Chartered Accountants of India, April 2011,p11.

29. Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, Christophe Perignon, Marchés financiers,Op-cit ,p248.

30. Halifax Investement Services Limited, Futures Contracts and Options Contracts, Product Disclosure Statement, Australien Financial Services Licence No 225973, 28th September2012,p13.

31. Ouvrage instrument financiers ;Op-cit,p18.

32. Ouvrage instrument financiers, France, 23/07/2006,p18.

33. Ramirez Accounting For Derivative , Advaced Hedging under, Britain, T j International Ltd, 2015,p24.

34. Saad Al-Sakini , Hanan Al-Awawdeh, The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair value of rhr Corporation : an

empirical study on Jordanian Public Join-stock Industrial Companies, International Journal of Business and social Science, Center For Promoting Idias, USA Vol.6,;July2015,p7 .

35. SunilParames waran, fundamentals of financial instruments'' An introduction to stocks, bonds, Foreign Exchange and derivatives, Wiley Finance, Asia,2011,p509-510.

36. Yves Simon et samir Mannai, Techniques Financieres Internationales, 7èmeEdition Economca, Paris,2001,p35.

الملاحق

الملحق(01): إستمارة الإستبيان

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي، سيدتي، في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، والموسومة بعنوان:

- **أهمية المحاسبة عن أنشطة التحوط على إدارة المخاطر المصرفية–**

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول هذا الموضوع إن تعاونكم في منحنى جزء من وقتكم الثمين للإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية سيكون له الأثر الأكبر في تحقيق النتائج الإيجابية لهذا الموضوع وتأكد لكم حرصي الشديد على سرية المعلومات المقدمة وأنها تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي ولكم منا جزيل الشكر.

– المحاسبة التحوط:

هي أسلوب أو تقنية التي تعد أساس في الإعتراف بالمكاسب والخسائر أو(الإيرادات و المصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له أو أداة التحوط على أن يتم الموازنة بين الإعتراف فيها بالمكاسب و الخسارة لبند التحوط.

الطالبتان: **الدكتور المشرف :**

– بنية جميلة. د./ بعلاش عصام

– بن حليتم رشا سارة إكرام.

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة الموافقة لرأيكم في كل محاور الدراسة.

السنة الجامعية: 2022 / 2023

المحور الأول: معلومات شخصية حول عينة الدراسة.

1- الجنس: ☐ أ☐

2- العمر: أقل من 35 ☐ 35 – ☐ أكبر من ☐

3- المؤهل العلمي: ليس☐ دراسة ☐ دراسات ما بعد الت☐

4- المؤهل المهني: أستاذ جام☐ محاسب في مؤ☐

محافظ الحس☐ خبير محاسبي☐

5- الخبرة: أقل من 5 س☐ من 5 – 10☐ أكثر من 10 ☐

المحور الثاني: معلومات خاصة بالدراسة.

المحور الأول: اهداف وفعالية محاسبة التحوط .

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر					
02	تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة					
03	التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها .					
04	تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير.					
05	تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.					

المحور الثاني: إدارة المخاطر و التحوط المحاسبي

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
06	معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطرالافلاس					
07	تقوم البنوك بتنويع أدوات التحوط المحاسبي لتناسب الأنواع المختلفة من المخاطر					
08	تقدم المشتقات المالية حلا فعالا للبنوك من اجل التحوط من المخاطر المالية خاصة ما تعلق بالسيولة.					
09	اعداداستراتيجية لادارة المخاطر و التحوط ضدها يجب ان لا يؤثر على ربحيته.					
10	يمكن تقدير التحوط و الحكم على مدى فعاليته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية					

المحور الثالث: مامدى مساهمة أدوات محاسبة التحوط في تفعيل إدارة المخاطر

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	تساهم إدارة المخاطر في تعزيز نظام الرقابة داخل البنك واكتشاف نقاط الضعف وتحييدها.					
12	يعمل التحوط على حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة مما يساعد على تجنبها او التقليل منها.					
13	التحوط من مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية يمكن البنك من التحكم في الأرباح و الخسائر.					
14	يمكن التحوط من التخلص من آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الناتج عن استخدام العملات					

	الاجنبية					
15	يعمل البنك على تعديل شروط منح القروض في حال توقع تقلبات في سعر الصرف كنوع من التحوط .					
16	تساهم استخدام القيمة العادلة في التقييم في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها البنك.					
17	يسمح التحوط من مخاطر الائتمان وأسعار الفائدة بتفادي مشكل السيولة خاصة في الاجل القصير.					

الملحق رقم (02): الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ– الفا

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.956	17

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.858	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.749	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.899	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments

.749	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.899	7

الملحق رقم (03): صدق البناء الداخلي

Corrélations

		تحوط_محاسبة	2_مخاطر_ادارة	03محور
تحوط_محاسبة	Corrélation de Pearson	1	.974**	.995**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	60	60	60
2_مخاطر_ادارة	Corrélation de Pearson		1	.978**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	60	60	60
03محور	Corrélation de Pearson	.995**	.978**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
تحوط_محاسبة	.106	60	.094	.942	60	.007
2_مخاطر_ادارة	.107	60	.087	.955	60	.025
03محور	.110	60	.069	.941	60	.006

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
كلي	.103	60	.179	.951	60	.017

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم (05): تحليل البيانات مجتمع العينة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	37	61.7	61.7	61.7
	انثى	23	38.3	38.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	37	61.7	61.7	61.7
	انثى	23	38.3	38.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5سنوات	8	13.3	13.3	13.3
	من5الى10سنوات	32	53.3	53.3	66.7
	اكثرمن 10سنة	20	33.3	33.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

المهني

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أستاذ جامعي	9	15.0	15.0	15.0
	محاسب في مؤسسة	36	60.0	60.0	75.0
	محافظ الحسابات	6	10.0	10.0	85.0
	خبير محاسبي	9	15.0	15.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	17	28.3	28.3	28.3
	دراسة عليا	29	48.3	48.3	76.7

	دراسات ما بعد التدرج	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الملحق رقم (06): تحليل محاور الدراسة

Statistiques

		تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر	تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة	التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها .	تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير.
N	Valide	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.2000	3.7667	3.4333	3.3333
Ecart-type		1.29928	1.25370	1.58774	1.33616

Statistiques

		تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.	تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر	تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة	التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها .
N	Valide	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.2000	3.2000	3.7667	3.4333
Ecart-type		1.29928	1.29928	1.25370	1.58774

Statistiques

		تساعد محاسبة التحوط فى إتخاذ قرارات التسعير.	يمكن تقدير التحوط و الحكم على مدى فعاليته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية	التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها .	تساعد محاسبة التحوط فى إتخاذ قرارات التسعير.
N	Valide	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.3333	4.4333	3.4333	3.3333
Ecart-type		1.33616	.76727	1.58774	1.33616

Statistiques

		تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.	تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر	تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة	التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها .
N	Valide	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.2000	3.2000	3.7667	3.4333
Ecart-type		1.29928	1.29928	1.25370	1.58774

Statistiques

		تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير.
N	Valide	60
	Manquante	0
Moyenne		3.3333
Ecart-type		1.33616

Tableau de fréquence

تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	13	21.7	21.7	31.7
	محايد	18	30.0	30.0	61.7
	موافق	9	15.0	15.0	76.7
	موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	8	13.3	13.3	21.7
	محايد	1	1.7	1.7	23.3
	موافق	28	46.7	46.7	70.0
	موافق بشدة	18	30.0	30.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

. التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23.3	23.3	23.3
	غير موافق	3	5.0	5.0	28.3
	محايد	8	13.3	13.3	41.7
	موافق	13	21.7	21.7	63.3
	موافق بشدة	22	36.7	36.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

.تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	12	20.0	20.0	28.3
	محايد	20	33.3	33.3	61.7
	موافق	4	6.7	6.7	68.3
	موافق بشدة	19	31.7	31.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	13	21.7	21.7	31.7
	محايد	18	30.0	30.0	61.7
	موافق	9	15.0	15.0	76.7
	موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	13	21.7	21.7	31.7
	محايد	18	30.0	30.0	61.7
	موافق	9	15.0	15.0	76.7

	موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	8	13.3	13.3	21.7
	محايد	1	1.7	1.7	23.3
	موافق	28	46.7	46.7	70.0
	موافق بشدة	18	30.0	30.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

. التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23.3	23.3	23.3
	غير موافق	3	5.0	5.0	28.3
	محايد	8	13.3	13.3	41.7
	موافق	13	21.7	21.7	63.3
	موافق بشدة	22	36.7	36.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

.تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	12	20.0	20.0	28.3
	محايد	20	33.3	33.3	61.7
	موافق	4	6.7	6.7	68.3
	موافق بشدة	19	31.7	31.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

يمكن تقدير التحوط و الحكم على مدى فعاليته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	10	16.7	16.7	16.7
	موافق	14	23.3	23.3	40.0
	موافق بشدة	36	60.0	60.0	100.0

	Total	60	100.0	100.0	

. التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23.3	23.3	23.3
	غير موافق	3	5.0	5.0	28.3
	محايد	8	13.3	13.3	41.7
	موافق	13	21.7	21.7	63.3
	موافق بشدة	22	36.7	36.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

.تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	12	20.0	20.0	28.3
	محايد	20	33.3	33.3	61.7
	موافق	4	6.7	6.7	68.3
	موافق بشدة	19	31.7	31.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تكون معاملات التحوط فعالة اذا تم استخدام ادوات التحوط التي تضمن تغطية المخاطر الخاصة بالبنود المتحوط لها بكفاءة عالية طيلة فترة المعاملة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	13	21.7	21.7	31.7
	محايد	18	30.0	30.0	61.7
	موافق	9	15.0	15.0	76.7
	موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

تهدف محاسبة التحوط الى الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	13	21.7	21.7	31.7
	محايد	18	30.0	30.0	61.7
	موافق	9	15.0	15.0	76.7
	موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0

	Total	60	100.0	100.0	

تساعد محاسبة التحوط في التحكم في المخاطروتخفيضها الى مستويات مقبولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	8	13.3	13.3	21.7
	محايد	1	1.7	1.7	23.3
	موافق	28	46.7	46.7	70.0
	موافق بشدة	18	30.0	30.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

. التحوط يساعد على تقدير المخاطر والإحتماء منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23.3	23.3	23.3
	غير موافق	3	5.0	5.0	28.3
	محايد	8	13.3	13.3	41.7
	موافق	13	21.7	21.7	63.3
	موافق بشدة	22	36.7	36.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

.تساعد محاسبة التحوط في إتخاذ قرارات التسعير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	12	20.0	20.0	28.3
	محايد	20	33.3	33.3	61.7
	موافق	4	6.7	6.7	68.3
	موافق بشدة	19	31.7	31.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الملحق رقم (07): نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج للفرضية الفرعية الاولى

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	محاسبة_تحوط[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : محور03

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.995[a]	.990	.990	.11138

a. Valeurs prédites : (constantes), محاسبة_تحوط

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	70.436	1	70.436	5678.060	.000[b]
	Résidu	.719	58	.012		
	Total	71.155	59			

a. Variable dépendante : محور03

b. Valeurs prédites : (constantes), محاسبة_تحوط

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.020-	.047		-.412-	.682
	محاسبة_تحوط	1.005	.013	.995	75.353	.000

a. Variable dépendante : محور03

الملحق رقم (08): نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج للفرضية الفرعية الثانية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	ادارة_مخاطر_2[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : محور03

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.978[a]	.956	.955	.23293

a. Valeurs prédites : (constantes), 2_ادارة_مخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	68.008	1	68.008	1253.497	.000[b]
	Résidu	3.147	58	.054		
	Total	71.155	59			

a. Variable dépendante : 03محور

b. Valeurs prédites : (constantes), 2_ادارة_مخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.938-	.126		-7.461-	.000
	2_ادارة_مخاطر	1.190	.034	.978	35.405	.000

a. Variable dépendante : 03محور

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أهمية محاسبة التحوط في إدارة المخاطر المصرفية. لتحقيق الهدف الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين جزء نظري عن مفهوم محاسبة التحوط وأدوات التحوط وإستخدام محاسبة التحوط لإدارة المخاطر. أما الجزء التطبيقي فكان عبارة عن دراسة إستبيانية أجريت على البنوك وبعض الأساتذة الجامعيين لخصت الدراسة في جوانبها النظرية والعملية إلى أن محاسبة التحوط تساعد على تحسين كفاءة إدارة المخاطر في البنوك.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التحوط، أدوات التحوط، إدارة المخاطر.

Abstruct:

The study aims to examine the importance of hedge accounting in managing bank risk. In order to realize the research purpose, the study is divided into two chapters. The theoretical part introduces the concept of hedge accounting, hedging tools, and the application of hedge accounting in risk management. As for the application part, it is a questionnaire survey conducted by banks and some university professors. The study concludes in theory and practice that hedge accounting helps to improve the efficiency of bank risk management.

Keywords : Accounting Hedge, hedging tools ,Risk management.